

مدى شرعية الحرب الأنجلو أمريكية ضد ما أسموه بالإرهاب الدولى

إعداد

دكتور/ محمد أحمد سليمان عيسى

مقدمة

نشأت العلاقات الدولية من خلال نشوء الدول كأشخاص قانونية دولية ذات سيادة واستقلال قائمة على أساس احترام مبدأ الشرعية الدولية، لذا نجد أن المجتمع الدولي في أعقاب ما خلفته الحرب العالمية الثانية من قتال ودمار وتشرد سعى إلى وضع نظام دولي جديد مستعيناً بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية بهدف الحد من اللجوء إلى الحروب والنزاعات المسلحة فيما بين الدول، ولترسيخ مبدأ التعايش السلمي ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ومن المبادئ الأساسية التي أقرت في ظل التنظيم الدولي المعاصر احترام سيادة الدول والمساواة في الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتحريم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

ويعتبر الاحتلال الحربي أخطر ضروب انتهاك قواعد القانون الدولي نظراً للأثار المأساوية الناجمة عن قيام دول قوية بالعدوان على إقليم دولة أخرى واحتلالها وبسط سيطرتها غير الشرعية على إقليم الدول المحتلة ومباشرة كافة سلطاتها استناداً على مبدأ استخدام القوة المسلحة لتحقيق مكاسب إقليمية غير مشروعة .

ولقد عانت دولة أفغانستان من جرائم الاحتلال الحربي الأنجلو أمريكي وما زالت تعاني من هذا الاحتلال حتى كتابة هذه الأسطر.

وعليه يتضح أهمية البحث في دراسة النظرية العامة للاحتلال الحربي في إطار الشرعية الدولية، وموقف القانون الدولي المعاصر والمنظمات الدولية وما استقر عليه الفقه والقضاء الدوليين في مواجهة كل قوة محتلة طامعة تسعى إلى توسيع رقعتها الجغرافية أو بفرض هيمنتها وسلطانها غير الشرعية على الدول الأخرى، منتهكة بذلك ما أقرته قواعد القانون الدولي العام ومبادئ القانون الدولي الإنساني مما ينتج عنه وضعاً غير مستقراً في المجتمع الدولي وبالتالي الإخلال بمتطلبات الأمن والسلم الدوليين.

مشكلة البحث:

تعنى هذه الأطروحة بدراسة ظاهرة الاحتلال الحربي في إطار الشرعية الدولية، وأن الاحتلال هو من أكثر المصطلحات القانونية الدولية شيوعاً واستخداماً في الوقت الحالي فلا يكاد الواقع الدولي أن تخلو من حالات متعددة للاحتلال الجزئي أو الكامل لأقاليم الدول المحتلة .

وإذا كان المجتمع الدولي قد استشعر لمدى خطورة وفداحة جرائم الاحتلال الحربي وتضافرت الجهود الدولية في وضع للقواعد الدولية الأمرة التي تحرم المكاسب الإقليمية غير الشرعية من خلال استخدام القوة المسلحة فإن هذا يدفعنا للتوقف قليلاً وتأمل مدى نجاح التنظيم

الدولي المعاصر في قمع الأطماع التوسعية والعقاب عليها في ضوء التطورات الحديثة للمسئولية الدولية.

منهج البحث:

نظراً لأهمية موضوع الاحتلال الحربي في الوقت المعاصر فقد اعتمدت على عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها بقصد إغناء موضوع البحث والإلمام بكافة تفاصيله، ولأجل تحقيق هذه الغاية فقد اتبعت المنهج القانوني التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج التطبيقي .

المنهج القانوني التحليلي: اعتمد الباحث على هذه المنهج من أجل استعراض الآراء الفقهية المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها والمقارنة فيما بينها بالمنهج التطبيقي.

كما اعتمد الباحث على المنهج التطبيقي من خلال دراسة حالة الاحتلال الأجنبي لأفغانستان، كحالة تطبيقية، رغبة من الباحث في تدعيم البحث بالتطبيقات العملية من واقع سلوك الدول في علاقته المتبادلة ولجوء الدولة القوية إلى احتلال جزء أو كل إقليم الدولة المهزومة.

خطة البحث :

وتم تقسيم الدراسة علي النحو التالي:

المبحث الأول: العدوان الأنجلوأمريكي على أفغانستان.

المطلب الأول: تسليم المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية.

المطلب الثاني: الدفاع الشرعي الوقائي كأساس للسياسة الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني: موقف القانون الدولي المعاصر من العدوان الأنجلوأمريكي على أفغانستان.

المطلب الأول: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة مبدأ تحرير الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

المطلب الثالث: حق أفغانستان في الدفاع الشرعي عن نفسها في مواجهة العدوان الأنجلوأمريكي.

الفصل الأول

مدى شرعية الحرب الأنجلو أمريكية ضد ما أسموه بالإرهاب الدولي

في السنوات الأخيرة اتسعت دائرة العنف، وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز أثارها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعاً عالمياً، مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي، ومصالح الشعوب الحيوية، وأمن وسلام البشرية وحقوق، وحریات الأفراد الأساسية.^(١)

وقد كان الشعار المستخدم في العمليات الإرهابية بين الإرهابيين هو "ارهب عدوك وانشر قضيتك"^(٢). الأمر الذي يعتبر شراً على المجتمع الدولي، والبشرية حيث ترتب عليه احتلال بعض الدول بزعم محاربة الإرهاب، ونشر مفاهيم الديمقراطية، والقبض على الإرهابيين لمحاكمتهم، مما أدى إلى قيام حركات التحرير الوطنية لمواجهة الاحتلال الأجنبي دفاعاً عن تقرير حرية المصير، والاستقلال في ظل النظام الدولي الجديد، الذي يُجيز القبض على المشتبه فيهم بصورة غير مشروعة ومخالفاً لحقوق الإنسان التي دعمتها وأكدها كثير من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.^(٣)

وسوف نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانستان.

المبحث الثاني: موقف القانون الدولي المعاصر من العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانستان.

(١) نظر: د/ أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية ١٩٩٨ ص٧.

(٢) نظر: د/ عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية وقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٦ ص٧.

(٣) تضمنت اتفاقيات حقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٦٦م المساواة بين حق تقرير المصير وبين الحق في الحكم الذاتي، حيث قررت أن تكلفة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها - استناداً لهذا الحق - أن تقرير بحرية يقيتها السياسي، والطريقة المتكاملة لتنموا الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والشعب الذي يحق له تقرير مصيره له نفس حق الدول المقرر طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة باستخدام القوة في الدفاع عن النفس، وولغا لما يقرره القانون الدولي، نظر د/ ايهاب يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمعالجة الإرهاب مع تطبيق على جمهورية مصر العربية رسالة دكتوراه مقدمة لكتبة الدراسات العليا بالأكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣٩٨.

المبحث الأول

العدوان الأنجلو أمريكي على أفغانستان

تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، ومن ثم فليس غريباً أن يقول المؤرخ الأمريكي المعروف "بول كيندي" إن القرن الحادي والعشرين قد بدأ اليوم، وذلك في تعقيبه على هذه الأحداث، وقد استكر المجتمع الدولي تلك العمليات الإرهابية، وأعلنت العديد من الدول تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستعدادها للتعاون، والمساعدة لمكافحة الإرهاب، وملاحقة الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الأحداث.

كما أدان مجلس الأمن تلك العمليات الإرهابية بإصداره القرارات رقمي (١٣٦٨) الصادر في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١م و(١٣٧٣) الصادر في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١/٥٦ المؤرخ في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١م أدانت فيه جميع أشكال العنف والإرهاب المتعلقة بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

وعلى الرغم من ذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بغزو أفغانستان بدعوى مكافحة الإرهاب، وتفكيك البنية الأساسية لتنظيم القاعدة الذي تدعمه حركة طالبان وذلك على الرغم من افتقار هذا الغزو للشرعية الدولية، وعدم استناده إلى مبررات مقنعة، أو تفويض من مجلس الأمن مما يُعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وخرقاً لكافة الأعراف، والمواثيق الدولية، التي تحظر استخدام القوة، أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وتستند وجهة النظر الأمريكية في تبرير هذا الغزو إلى الدفاع عن النفس .

وترتيباً على ما تقدم نقدم نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: تسليم المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية.

المطلب الثاني: الدفاع الشرعي الوقائي كأساس للسياسة الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الأول

تسليم المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية^(١)

يعتبر نظام تسليم المجرمين أساساً جوهرياً لحماية النظام العام بداخل كل دولة وركيزة أساسية لتحقيق العدالة الجنائية، ولقد أرسى القانون الدولي قواعده وأحكامه بشأن طلبات التسليم، ويقصد بتسليم المجرمين" هو إجراء بمقتضاه تتخلى الدولة عن شخص موجود على إقليمها لسلطات دولة أخرى تطالب بتسليمه لمحاكمته عن جريمة ارتكبها على إقليمها أو لتنفيذ حكم صدر عليه من قضائها بعقوبة جنائية"، وترتيباً على ما تقدم نقسم الدراسة في هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: الإطار القانوني لتسليم المتهمين.

الفرع الثاني: مدى شرعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لتسليم المطلوبين من سلطات طالبان.

(١) وقد نصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على أن الإرهاب هو، كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعرض حياتهم، أو حرمتهم، أو أمنهم للخطر، أو إحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر. تنظر بالتفصيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عام ١٩٩٨م. راجع الجريدة الرسمية، العدد ١٨٨، لسنة ١٤٢٠، لصدارة في ١٦ مايو ١٩٩٩م.

عرف المشرع المصري الإرهاب في المادة ٨٦ من قانون العقوبات المصري المضاعفة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ حيث نصت على أنه "يقصد بالإرهاب كل استخدام للقوة، أو العنف، أو التهديد، أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي، أو جماعي يهدف الإخلال بالنظام العام، أو تعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان شأن ذلك إيذاء الأشخاص، أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعرض حياتهم، أو حرمتهم، أو أمنهم للخطر، أو إحاق الضرر بالبيئة، أو بالاتصالات، أو بالمواسلات، أو بالأموال، أو بالمباني، أو بالأملاك العامة، أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو منع، أو عرقلة مفرسة السلطات العامة، أو دور العبادة، أو معابد العلم لإعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور، أو القوانين، أو اللوائح".

لمزيد من التفصيل انظر د. محمد غنام، التعريف التشريعي للإرهاب في قانون الجنائي والقانون المصري، مجلة العربية للغة والقضاء، العدد ١٦، أكتوبر ١٩٩٤ تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٤٢٧ وما بعدها. انظر أيضاً د. نور الدين هندوي، سياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٤.

الفرع الأول

الإطار القانوني لتسليم المتهمين^(١)

من المسلم به أن الدول لا تسلم رعاياها المتهمين إلى دولة أخرى، هذه القاعدة مستقرة، منذ أن نشأت القواعد القانونية بصفة عامة، ومن القواعد المسلم بها فقها وقانوناً، أن التسليم لا يجوز في الجرائم السياسية، وأنه يعد التسليم عملاً من أعمال السيادة^(٢).

اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (اتفاقية طوكيو ١٩٦٣)^(٣)

لم تلزم اتفاقية طوكيو أي دولة بتسليم المتهم، كما لا تعطي أي دولة حق طلب تسليمه وتركت الاتفاقية مسألة التسليم للقواعد العامة في القانون، فقد صرحت في المادة ٢/١٦ بأنه ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما ينشئ التزاماً بضمان التسليم، والمعول عليه في هذه الحالة هو اتفاقيات التسليم القائمة بين الدول المتعاقدة .

وطبقاً للاتفاقية فإن الجرائم المرتكبة على متن الطائرة المسجلة في إحدى الدول المتعاقدة تعامل فقط فيما يتعلق بأغراض التسليم، كما لو أنها ارتكبت ليس في المكان الذي وقعت فيه فحسب، وإنما في إقليم دولة تسجيل الطائرة أيضاً (المادة ١/١٦)^(٤). وهذا النص ليس له أية فاعلية في غياب معاهدة تسليم بين الدولة التي هبطت فيها الطائرة ودولة تسجيل الطائرة.

(١) لمزيد من التفصيل في موضوع تسليم المجرمين انظر:

د/إيهاب يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مع جمهورية مصر العربية- مرجع سابق، ص ٣٦٨.

د/حسام عبد العزيز مبروك، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون "رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة المنوفية" منشور دار النهضة العربية ٢٠٠٦، ص ٢٢٧ وما بعدها.

د/إبراهيم زهير الدراجي، جريمة التحول ومدى المسؤولية للقانونية الدولية عنها، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١١٨ وما بعدها.

د/سلي جاد عبد الرحمن وأسل، إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٥٠٢.

Bassiouni.M.C: International Extradition: US , Law and Practice, Fourth edition, Copy right 2002 by Oceana Publications, INC ,New York,pp61-62.

(٢) انظر المستشار عثمان حسين عبد الله، حادث الطائرة الأمريكية في ضوء القانون الدولي دراسة قانونية لطلب التسليم المقدم إلى الجماهيرية الليبية، المنشور في المركز العربي الدولي، طبعه الأولى، ١٩٩٢، ص ١١.

(٣) في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ وقعت اتفاقية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في أولغار الفلبينيات ووقعت المستندات من القرن العشرين قامت اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لتطهير المدن بإعداد صياغة لمشروع تلك الاتفاقية سنة ١٩٦٢ في مدينة روما وبعد الانتهاء من مشروع الاتفاقية تم عرضه على وفود الحكومات للتطبيق عليه في الفترة ما بين ١٩٦٣/٨/٢٠ و ١٩٦٣/٩/١١ بمدينة طوكيو باليابان وقد اشتركت في هذا المؤتمر إحدى وستين دولة وخمس منظمات دولية وختتم المؤتمر إلى إقرار الاتفاقية .

(٤) نصت المادة ١/١٦ على، "فإنما ينطبق بإعادة تسليم تعتبر الجرائم التي ترتكب على متن الطائرة المسجلة في إحدى الدول المتعاقدة أيما كان مكان حدوثها كما لو كانت قد ارتكبت فيها" فليس في إقليم الدولة المسجلة فيها الطائرة.

اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (اتفاقية لاهاي ١٩٧٠م)^(١)

فقد عالجت موضوع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات، وانصبت نصوصها وموادها كلها على هذا الموضوع، وقد نصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية^(٢)، على عدة تدابير تتخذها الدولة التي يوجد المجرم، أو المتهم في إقليمها، وهي تدابير تتحصر في احتجاز المتهم وإجراء تحقيق ابتدائي، وتمكين المتهم من الاتصال بحكومته ثم إخطار الدولة المعنية، ومن الملاحظ أن هذه التدابير مشروطة طبقاً للاتفاقية بعده شروط:-

١. أن الدولة لا تتخذ هذه التدابير، إلا عن اقتناعها بأن الظروف تبرر ذلك.
٢. أن الدولة التي تتخذ التدابير تلتزم بقواعد الاختصاص الإقليمي، فلا تطبق إلا قوانينها الوطنية.
٣. أن الاتفاقية ألزمت الدولة التي هبطت فيها الطائرة، أو يوجد على أرضها المتهم باتخاذ واحد من إجرائين إما تسليمه، وإما محاكمته. وللدولة أن تختار محاكمة المتهم، طبقاً لقانونها الوطني إذا رأت ألا تسلمه، أي أنها مطلقة الحرية في التسليم من عدمه لكنها عند عدم التسليم تلتزم بالمحاكمة.
- من البديهي أن الدول لا ترفض التسليم دون سبب، لأن هناك من القواعد العامة ما يجب أن تلتزم به في هذا الخصوص، وهي لا تلجأ إلى رفض التسليم طبقاً للقواعد العامة، إلا إذا توافرت شروط أساسية، منها على سبيل المثال:-
١. عدم وجود معاهدة تقضي بتسليم المجرمين بين الدولتين.
٢. عدم تسليم المجرم السياسي.
٣. منح المتهم حق اللجوء السياسي.
٤. تبعية المتهم للدولة التي يوجد عليها.

(١) دخلت اتفاقية لاهاي حيز التنفيذ في ١٤ أكتوبر ١٩٧١م وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها ١٧٧ دولة حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣م.

(٢) نصت المادة ٦ على

١. على أي من الدول المتعاقدة التي يتواجد مرتكب الجريمة، أو المتهم بارتكابها في أراضيها أن تقوم بالقبض عليه، أو تتخذ قبله الإجراءات الأخرى التي تتطلب ذلك، ويتم القبض عليه، أو تتخذ قبله الإجراءات الأخرى التي تكفل احتفظ عليه، وذلك إذا ما اقتضت أن الظروف تتطلب ذلك، ويتم القبض أو تتخذ الإجراءات الأخرى وفقاً لأحكام قوانين هذه الدولة على أن تستمر تلك الإجراءات الأخرى وفقاً لأحكام قوانين هذه الدولة على أن تستمر تلك الإجراءات فقط إلى الوقت اللازم لإمكان القيام بالإجراءات الجنائية أو إجراءات التسليم.

٢. على هذه الدولة أن تقوم فوراً بعمل تحقيق أولي في الواقعة.

٣. يجب مساعدة أي شخص قد تم القبض عليه وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة في الاتصال فوراً بالقرب ممثل للدولة التي يكون أحد رعاياها.

٤. عند قيام أية دولة بالقبض على أحد الأشخاص طبقاً لهذه المادة، فعليها أن تخطر فوراً دولة تسجيل الطائرة، والدولة المشار إليها في المادة الرابعة لفقرة (١) والدولة التي يحمل الشخص المقبوض عليه جنسيته، وأية دولة أخرى ذات مصلحة، إذا ما رأت ذلك مناسباً بحسب هذه الإجراءات وبالظروف التي دعت إلى تصفاه، وعلى الدولة التي تجري التحقيق الأولى طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة أن تهاجر فوراً بإرسال تقرير ينتج هذا التحقيق إلى الدول المشار إليها سبباً به ما إذا كانت ترمع مباشرة لمتصلها القضائي.

وهنا نجد أن تسليم الرعايا لدولة أجنبية، مبدأ ترفضه كل القواعد القانونية الدولية والوطنية. ومصدقا لهذا فإن المادة ٣/٨ من اتفاقية لاهاي تقرر^(١)، أن هذه الجريمة من الجرائم التي يجوز التسليم فيها، وبهذا خرجت الجريمة عن النطاق السياسي، وعن ضرورة وجود معاهدة. الأمر الذي يعني التزام الدولة بتسليم المجرم للدولة الطالبة، ما لم يكن من رعاياها، إلا أن هناك قيوداً مهماً، وخطيراً جاء بالمادة المذكورة، مؤداه مراعاة الشروط المنصوص عليها في قوانين الدولة المطلوب منها عملية التسليم. وهذا يعني أن القانون الوطني هو الفيصل في عملية التسليم، فإن إجازة تلتزم الدولة بالتسليم، وإن منعه فإن الدولة في حل من التسليم، وكل هذا إذا كان المتهم أجنبياً موجوداً في الدولة المطلوب منها التسليم فإن كان وطنياً فإن كل دول العالم تحظر تسليم رعاياها للدولة الأجنبية.

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني (اتفاقية مونتريال ١٩٧١م)^(٢)

فقد جاءت في ست عشرة مادة، لتلاني أوجه النقص في اتفاقية لاهاي، حيث لم تقتصر على مواجهة فعل الاختطاف فقط، بل توسعت ليشمل مداها الأفعال غير القانونية ضد سلامة الطيران المدني الدولي، وهي أفعال تشمل فعل التدمير للطائرة^(٣)، ولكن مسألة الاختصاص بالمحاكمة، ظلت كما هي منعقدة للقوانين الوطنية^(٤). ولم تأت بجديد فيما يتعلق بإجراءات القبض، والتحقيق المادة (٦)^(٥)، ونقلت حرفياً المادة السابعة من اتفاقية لاهاي المتضمنة مبدأ إما التسليم، وإما المحاكمة إلى مادتها السابعة^(٦) أيضاً. وكذلك فعلت بشأن المادة الثامنة المتعلقة بأحكام التسليم^(٧)، وجاءت صياغة أحكام المساعدة المتبادلة في المادة (١١) منها بنفس صياغة المادة العاشرة من اتفاقية لاهاي.

وإزاء ما سبق نجد أن نصوص معاهدة مونتريال الخاصة بالتسليم، والتي تبين لنا منها أنها لا تلزم دولة بالتسليم إلا إذا كان قانونها الوطني يقضي بذلك. أي أن المعاهدة قد أبرزت دور التشريعات الوطنية، وما تمثله من مظهر لسيادة الدولة، واحترام ما تورده من شروط للتسليم. وترتيباً على ما سبق فقد اتفق فقهاء القانون الدولي، فيما يتعلق بالالتزام بالتسليم على قاعدة عامة مفادها، أنه لا يوجد في القواعد العامة للقانون الدولي المعاصر أية قاعدة تفرض على الدولة

(١) نصت المادة ٣٨ من اتفاقية لاهاي على أن الدولة التي لا تقبل إجراء التسليم وجود معاهدة قائمة أن تعترف فيما بينها باعتبار الجريمة كأحد الجرائم التي يجب التسليم عليها في الشروط المنصوص عليها بقوانين الدولة المطلوب منها تسليم المتهم.

(٢) دخلت اتفاقية مونتريال حيز النفاذ في ٢٦ يناير ١٩٧٣م، وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها ١٧١ دولة حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: د/ علاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب قبل ١١ سبتمبر، منشور دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ١٣٥.

(٤) انظر: د/ علاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب قبل ١١ سبتمبر، المرجع السابق ص ١٤١.

(٥) راجع بالتفصيل المادة المساعدة من اتفاقية مونتريال ١٩٧١م.

(٦) راجع بالتفصيل المادة السابعة من اتفاقية مونتريال ١٩٧١م.

(٧) راجع بالتفصيل المادة الثامنة من اتفاقية مونتريال ١٩٧١م.

التزاماً قانونياً بتسليم المجرمين، ولكل دولة الحق في أن تمتنع عن تسليم المجرمين مهما يكن نوع الجريمة التي ارتكبتها إلا إذا ألزمتها بالتسليم نص معاهدة سابقة يبيح التسليم، أو نص في قانونها الداخلي يوجب التسليم، فكل دولة تستطيع استناداً إلى سيادتها رفض طلب التسليم^(١).

وما دامت الدول غير مرتبطة بمعاهدة تنص على ضرورة التسليم، فهي في حل منه، لها أن توافق، أو ترفض، وقد بحث معهد القانون الدولي الموضوع عند انعقاده في أكسفورد وانتهى إلى أنه إذا لم تكن بين الدولتين معاهدة تسليم فإن التسليم يكون جوازياً، ولم يستطع المعهد أن يجعل التسليم واجباً دولياً، وذلك لأن اتصال التسليم بالسيادة، والصفة السياسية له تجعل القول بوجوب التسليم أمراً بعيداً^(٢).

وأحدث الاتجاهات الدولية في هيئة الأمم المتحدة تتفق من الناحية القانونية مع ما سبق ذكره، حيث يلاحظ أن المؤتمر الدولي الثامن للأمم المتحدة المتعلق بمنع الجريمة، ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا (كوبا) في الفترة من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩١م، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤١٥) أقر بالقرار رقم (٢٨) مشروع معاهدة نموذجية بشأن تسليم المجرمين وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على جواز رفض التسليم^(٣).

والقاعدة المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية هي أن الحكومة الاتحادية لا تملك التسليم إلا بناء على معاهدة ثنائية، أو جماعية^(٤)، وليست هناك معاهدة بين الولايات المتحدة وأفغانستان توجب التسليم، ومع ذلك وافقت أفغانستان على تسليم أسامة بن لادن إلى دولة إسلامية محايدة لمحاكمته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(١) فخر د/حامد سلطان، د/عاشة رقيب، د/صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية ١٩٨٥م، ص ٣٧٢-٣٧٥.

(٢) فخر المستشار/عثمان حسين عبد الله، حداث الطائفة الأمريكية في ضوء القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) فخر د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٧ ط ١ ص ١٥٢.

(٤) ترى الولايات المتحدة شأنها شأن المملكة المتحدة قد أذنت للقواعد العرفية المستقرة بين الدول والتي تقضي بعدم جواز تسليم المواطنين، وأنها تراعت لتجعل وجوب التسليم جوازياً، والتزاماً بهذا الاتجاه الجديد للولايات المتحدة عقدت عدة اتفاقيات من بينها الاتفاقية التي عقدتها مع اليابان في ١٩٨٠م/٣/٢٦، حيث نصت المادة الخامسة من هذه الاتفاقية "يكون للحكومة سلطة تقديرية في مسألة تسليم المواطنين". لمزيد من التفصيل راجع: د/ صالح مصطفى البرغني، قضية لوكربي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ١٩٩٨م، ص ١٨٥ وما بعدها.

الفرع الثاني

مدى شرعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لتسليم المطلوبين من حركة طالبان

في أعقاب الهجمات الإرهابية على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي (كينيا)، ودار السلام (تنزانيا)^(١) والتي أدانها مجلس الأمن في قراره رقم ١١٨٩ في ١٣ أغسطس ١٩٩٨م^(٢)، تحولت الأنظار، وتركزت على حركة طالبان بأفغانستان، وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن. وإزاء الأوضاع القائمة في أفغانستان واستمرار النزاعات المسلحة الداخلية بين الفصائل والأحزاب المتصارعة على السلطة، حتى بعد أن سيطرت حركة طالبان على معظم أقاليم أفغانستان عام ١٩٩٦م، واستمرار انتهاك القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان بأفغانستان، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٩٣ في ٨ أغسطس ١٩٩٨م، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء استمرار النزاع وتدهور الأوضاع التي تهدد السلم، والأمن الدوليين، وطلب من الأحزاب الأفغانية وقف القتال، والامتناع عن إيواء، وتدريب الإرهابيين، ومنظماتهم، ثم أصدر قراراً آخر رقم ١٢١٤ في ٨ ديسمبر ١٩٩٨م، أعاد فيه نفس مضمون ما جاء بالقرار ١١٩٣ سنة ١٩٩٨م، وأعرب فيه عن قلقه بشأن استمرار استخدام الأراضي الأفغانية وبصفه خاصة تلك التي تسيطر عليها حركة طالبان في تدريب الإرهابيين والتخطيط لعمليات إرهابية. ونظراً لعدم استجابة طالبان لتلك المطالب، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٢٦٧ في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩م^(٣)، والذي جاء به ما يلي:

- "يصر مجلس الأمن على امتثال الجماعة الأفغانية المعروفة باسم طالبان، والتي نطلق على نفسها إمارة أفغانستان الإسلامية على وجه السرعة بقراراته السابقة، وخاصة الامتناع عن توفير الملجأ والتدريب للإرهابيين الدوليين ومنظماتهم، واتخاذ الإجراءات الفعالة المناسبة لضمان عدم استخدام الأراضي التي تسيطر عليها لإقامة المنشآت، أو المخيمات الإرهابية، أو لإعداد، أو تنظيم أعمال إرهابية ضد دول أخرى، أو مواطني هذه الدول والتعاون مع الجهود المبذولة لتقديم الإرهابيين الذين تم إدانتهم إلى العدالة".

(١) وقعت تلك الهجمات في ٧ أغسطس ١٩٩٨م، وسفرت عن مقتل ٢١٣ شخصاً، وإصابة آلاف آخرين في كينيا، معظمهم مواطنون كينيون (١٢ أمريكياً) ومقتل أحد عشر شخصاً في تنزانيا.

(٢) بعد إدانة مجلس الأمن لهذه الهجمات، طلب إلى جميع الدول والمؤسسات الدولية أن تتعاون مع التحقيقات الجارية في تنزانيا وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن تقدم إليها الدعم والمساعدة من أجل إلقاء القبض على مرتكبي تلك الأعمال الجبانة والإجرامية وتقديمهم إلى العدالة على جناح السرعة. راجع الفقرة ٣ من القرار ١١٨٩ (١٩٩٨) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٩١٥ المعقودة في ١٣ أغسطس ١٩٩٨م.

(٣) See: S/Res/1267/1999. "Demand that Taliban turn over Usama bin Laden to authorities, Meeting 4051, 15 October 1999.

-See Also: Resolutions and Statements of the Security Council, 1999, United Nations, New York SC/6792, 26 January, 2000, p.63 et seq

- يطالب مجلس الأمن حركة طالبان بتسليم أسامة بن لادن دون تأخير إلى السلطات المختصة في البلد الذي أدين فيه أو السلطات المعنية في البلد التي سوف تتم إعادته إليها، أو في بلد سيقبض عليه فيها ويقدم إلى العدالة بالفعل، وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى البندين (١)، (٢) من القرار رقم (١٢٦٧) ١٩٩٩م، يوجد ثلاثة عشر بنداً آخر تتضمن نصوصها تدابير دولية موقعة على حركة طالبان إذا لم تلتزم بما جاء بقرار مجلس الأمن المذكور خاصة في فقرته الثانية فيما يتعلق بتسليم أسامة بن لادن، وتتمثل تلك التدابير عدم السماح بإقلاع أية طائرة أو هبوطها في أراضي أفغانستان إذا كانت مملوكة، أو مستأجرة، أو تستخدم من قبل طالبان أو باسمها بالإضافة إلى تجميد الأموال والموارد المالية الأخرى الخاصة بحركة طالبان.

ويلاحظ على هذا القرار تدخل مجلس الأمن في مسألة قانونية تتعلق بتسليم الأشخاص المطلوبين طبقاً للفصل السابع من الميثاق حيث اعتبر مجلس الأمن أن الأفعال الصادرة عن هؤلاء الأشخاص تهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي ترتب عليه فرض تدابير عقابية على حركة طالبان، ويبدو أن هذا التدخل بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تستجب حركة طالبان لطلب التسليم المقدم إليها فيما يتعلق بأسامة بن لادن ورفاقه، وفيما يبدو أصبح تدخل مجلس الأمن في المسائل القانونية بصفة تكرارية تحكمه الاعتبارات السياسية، والمصالح العليا لبعض الدول العظمى ذات السطوة السياسية، والنفوذ الدولي، والثقل العسكري.

وبعد أكثر من أسبوعين من هجمات الحادي عشر من سبتمبر اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٣٧٣ في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١م، في البند الثالث منه طلب من جميع الدول، التماس سبل تبادل المعلومات بشأن أعمال و تحركات الإرهابيين، والتعاون في الشؤون الإدارية، والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية، والانضمام إلى الاتفاقيات، والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم^(١).

التحليل القانوني والسياسي لقرارات مجلس الأمن

جاء اعتماد القرارات بالإجماع، تأكيداً لسطوة، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مقاليد الأمور في مجلس الأمن، وعلى قدرتها في حشد جميع أعضاء المجلس لتأييد الموقف الذي تتأدى به، سواء أكان يدخل ضمن الإطار التقليدي لصلاحيات المجلس أم لا؟ وهو ما يعكس قواعد التعامل الدولي في الظروف الراهنة، ويمثل صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩م، خطورة كبيرة للأسباب الآتية:-

١. إعطاء سلطة للدول للتصرف الفردي لحماية مواطنيها من أعمال الإرهاب الفقرة (٤/ب)، وهذا يفتح الباب على مصراعيه للتدخل في أمور تمس سيادة الدول.

٢. مطالبة الدول المتهمه، والمتهمين من مواطنيها بالاستجابة لنتائج التحقيقات التي أجرتها سلطات الدول التي توجه الاتهام.

٣. تحويل مجلس الأمن إلى أداة لاتخاذ موقف قانوني وقضائي في حين أنه جهاز سياسي في المقام الأول، يخضع لأحكام الميثاق، التي تنص صراحة على ضرورة إحالة الجوانب القانونية للمنازعات إلى محكمة العدل الدولية للبت فيها.

يرى الباحث أن إجراء فحص طلب التسليم يرجع إلى القوانين الداخلية في كل دولة والأنظمة المتبعة فيها، فلا يجوز في النظام الأمريكي إجابة طلب التسليم إلا بناء على حكم قضائي تعرض فيه طلب التسليم على القضاء للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي، وفي معاهدة التسليم إن وجدت، أو الشروط المتفق عليها مع الأحكام العامة للتسليم في القانون الدولي، وذلك في حالة عدم وجود معاهدة تسليم، أو قانون داخلي ينظمه.

وإذا أصدرت المحكمة حكماً لصالح الشخص المطلوب تسليمه، فإنه يتعين إطلاق سراحه فوراً، ويمتنع على السلطة التنفيذية تسليمه، وعلى العكس من ذلك إذا أصدرت المحكمة حكماً يجرى التسليم، فإن هذا الحكم لا يلزم السلطة التنفيذية التي لها أن تمتنع عن تسليم الشخص المطلوب تسليمه إذا هي رأت ذلك، هذا هو النظام في الولايات المتحدة.^(١)

كما قالت المحكمة في قضية الطبيب المكسيكي "امبرتو الفارير شين" بتاريخ ١٥/٦/١٩٩٢م: "أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تسلم مواطناً مالم يوجد التزام منصوص عليه في قانون أو معاهدة".^(٢)

خلاصة ما سبق أن عملية التسليم تمس سيادة الدولة، وتخضع لتقديرها، ومدى التزاماتها الدولية، وما نصت عليه في تشريعاتها الداخلية، وليس هناك ما يلزم أفغانستان بتسليم أسامة بن لادن للولايات المتحدة، لأنه لا توجد أية اتفاقية تسليم بين البلدين بل يجب تقديمه إلى القضاء الوطني الأفغاني لمحاكمته في ضوء ما تقدمه الولايات المتحدة من أدلة اتهام ضده وهذا ما عجزت الولايات المتحدة عنه حتى كتابه هذه الأسطر.

(١) فقر، د/حامد سلطان، د/عائشة رهب، د/صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص ٣٧٦.

(٢) تتلخص وقائع قضية الطبيب المكسيكي: في أن السلطات الأمريكية اتهمت الطبيب المنقور بتعذيب وقتل أحد رجال مكافحة المخدرات الأمريكية ويدعى، تريك كامارينوما لارز، وملاحا مكسيكيا وذلك في الأراضي المكسيكية، وطلبت السلطات الأمريكية من السلطات المكسيكية تسليمه لكنها رفضت، فطلبت الولايات المتحدة عملاءها باختطاف الطبيب المكسيكي حيث تم اختطافه من عرقته وسلم للمحاكمة في الولايات المتحدة في ١٩٩٠/٤/٢م، حيث احتجت الحكومة المكسيكية على هذا الاختطاف.

المطلب الثاني

الدفاع الشرعي الوقائي كأساس للسياسة الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب

على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، قامت الأجهزة الأمريكية بالسعي لتكوين تحالف دولي للحرب ضد ما أسموه بالإرهاب الدولي بحجة الدفاع الشرعي الوقائي، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تكوين هذا التحالف، ودخول المنطقة^(١)، من باب مكافحة الإرهاب وقواتها أصبحت على الأرض في أفغانستان ولها قواعد في باكستان وفي آسيا الوسطى، وخصوصاً في أرض حليفها النفطية أوزباكستان، وحدث التقارب مع روسيا والصين لإرساء النظام العالمي الجديد، وترتيباً على ما تقدم نقسم الدراسة في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الدفاع الشرعي الوقائي والإرهاب.

الفرع الثاني: الدفاع الشرعي الوقائي من منظور القانون الدولي.

الفرع الثالث: مدى شرعية الحرب والاحتلال في ضوء قرار مجلس الأمن رقمي ١٣٦٨، ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١م.

(١) من الجدير بالذكر أن مشروعية الحق في الدفاع الشرعي الوقائي محل جدل كبير من فقهاء القانون الدولي فإيرق ينسك بمشروعية هذا الحق، ويرى أن مشروعيته قد تأكدت بالنص على الحق في الدفاع الشرعي بالميثاق وقد دفع الفكر الألماني عن شرعية هذا النوع من الدفاع ولإباح القموء إليه في حالة الضرورة حتى ولو ترتب على ذلك العدوان على دولة بريئة لا يدخل لها فيما تديره الدولة التي تنوي العدوان. فظر الدكتور/ علي صادق أبو حيف للقانون الدولي العلم منشأة للمعارف بالإسكندرية الطبعة الحادية عشرة ١٩٧٥ ص ٢٠٣.

ويعارض العديد من الفقهاء المعاصرين هذا الحق وينكرون عليه مشروعيته، ويرون أن هذا الحق قد نسخ بالحق في الدفاع الشرعي الأصل المنصوص عليه في الميثاق، ويؤسسون رأيهم على حجج منها .

١- أن هذا الحق يتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على إنشاء نظام جديد أساسه حفظ السلم والأمن الدولي، وإقلاق البشرية من

ويلات الحروب .

٢- أن جميع ما صدر عن المنظمة الدولية وما تم من ممارسات وأعمال قد غلت من الإشارة إلى ما يسمى بحق الدفاع الشرعي الوقائي .

٣- أن العرف الدولي والقضاء الدولي لا يمكن أن يضربان قروياً وأساسياً على الحق في الدفاع الشرعي .

٤- أن سلامة وأمن شعوب العالم وضرورات الحياة السلمية تقتضي الحكم بعدم مشروعية الدفاع الشرعي الوقائي.

فظر الدكتور / جميل محمد حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العام مع التركيز على الممارسات الدولية الطبعة الأولى مكتبة العالمية بالمنصورة ١٩٨٨ ص ٢٥٧- ٢٨٥.

الفرع الأول

الدفاع الشرعي الوقائي والإرهاب

على الرغم من أن ممارسة أعمال الدفاع الشرعي عن النفس تكون وفقاً لصريح نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة^(١) فمن البديهي أن تقوم الدولة المعتدى عليها برد الاعتداء بالقوة المسلحة بما يتناسب مع حجم هذا الخطر، وذلك يعني أنه لا يجوز للدولة أن تلجأ إلى القوة المسلحة لاتخاذ إجراءات وقائية دفاعاً عن النفس.

إلا أن هناك اتجاهاً يرمي إلى التوسع في تفسير هذه المادة لتشمل الإجراءات الوقائية حتى لو لم يقع هجوم مسلح فعلي، وتبدو خطورة هذه المشكلة إذا ارتبطت الدولة بميثاق للدفاع مع مجموعة من الدول فهذا يعطي لتلك الدول سلطات واسعة تؤثر على السلم والأمن الدوليين إذا ما توسعت في تفسير معنى العدوان المسلح وتصرفت مستقلة عن مجلس الأمن وقامت بحرب وقائية^(٢).

ونلاحظ أن من النتائج الجوهرية للهجمات الإرهابية ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م، على نيويورك وواشنطن إعلان الحرب على الإرهاب من قبل الرئيس الأمريكي بوش الابن واتباعه العديد من حكومات العالم الغربي وبشكل خاص الحرب ضد أفغانستان كرد فعل على هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م وضد العراق في ٢٠٠٣م، كرد فعل على الزعم بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وتهديده للأمن القومي لدول الخليج العربي والولايات المتحدة وللسلم والأمن الدوليين^(٣).

وهناك درجة كبيرة من الصعوبات الاصطلاحية للإشارة إلى استخدام القوة قبل حدوث هجوم فعلي ويسمى الدفاع عن النفس الوقائي Preventative Self-defence ويسميه بعض الفقهاء في الغرب بالدفاع الشرعي التوقعي Anticipatory Self-defence^(٤) على أية حال يميز أكثر الفقهاء بين نوعين من الحالات الأولى التي يكون فيها وقوع هجوم مسلح وهذا يحكمه نص

(١) انظر د. عائشة راتب، التنظيم الدولي، للتنظيم الإقليمي والقطبي، ط ٢، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٣.

(٢) أكدت السياسة الأمريكية في وثيقة رسمية مؤرخة ٢٠٠٢/١٢/١١ قمتها بإدارة بوش إلى الكونجرس بعنوان: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة لأسلحة الدمار الشامل جاء بها أن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق الرد من خلال استخدام القوة المسلحة بما في ذلك اللجوء إلى جميع الخيارات التي تشمل توجيه ضربة نووية ساحقة للعراق إيران وسوريا وكوريا الشمالية، وتتلقى هذه السياسة مع ما أعلنه وزير الدفاع البريطاني في مارس ٢٠٠٠ عن استعداد دولته لاستخدام الأسلحة النووية ضد الدول المتهمة مثل العراق بأنه حتى بعد تجريد من أسلحة الدمار الشامل، فإنه يملك ببرنامج فتاتها والطماء المتخصصين الذين دعا الوزير إلى إعادهم وإغراقهم بالجنسية الأمريكية.

(٣) SEE-Y. Dinstein, War, Aggression and Self-Defence, 3rd ed. (CUP, Cambridge, 2001) p.172.

المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والثانية يكون الهجوم فيها وشيك الوقوع وهذا يطلق عليه العديد من الفقهاء بالدفاع عن النفس الوقائي كاستخدام القوة في حالة لا يكون الهجوم فيها وشيك الوقوع^(١)، ويستخدم بعض الفقهاء مصطلحات هي العكس تماماً وفقاً لرؤياهم.

فمصطلح "وقائي" يشير إلى رد فعل على تهديد وشيك حيث تتضمن الوقاية استخدام القوة ضد تهديدات محتملة^(٢).

وإن استخدام مصطلح "استباقي" (preemption) للإشارة إلى أعمال تتخذ ضد تهديدات ليست قائمة بالفعل ينبع من استخدامها عام ٢٠٠٢م من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي أعلنها الرئيس (W بوش) بقوله "لن نتردد في التصرف بمفردنا إذا تطلب الأمر، وسنمارس حقنا في الدفاع عن النفس بالتصرف بشكل وقائي ضد مثل هؤلاء الإرهابيين لمنعهم من الإضرار بشعبنا وبلدنا"^(٣).

وذهب بعض الفقه إلى أن مبدأ حظر استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي يصبح متكافئاً في ظل نظام المعاملة بالمثل، غير أن الجماعات الإرهابية لا تخضع بأية طريقة لمبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي، وبعبارة أخرى فإن الجماعات الإرهابية لا يمكن معاملتها بنفس القواعد التي تعامل بها الدول العادية، والتي تهدف إلى تنظيم علاقاتها المتبادلة. فهؤلاء الإرهابيون يختلفون عن الدول في أنهم يتجهون إلى الحرب وغير محكومين في ذلك بقواعد القانون الدولي.

وبالتالي لا يمكن استخدام منطق حظر استخدام القوة تجاههم، بينما يمكن استخدام منطق الدفاع الشرعي، أي أنهم عندما يمتلكون القبلة الخبيثة، فإن منطق البوليس هو الذي يجب تطبيقه وليس منطق العلاقات المتبادلة، وبالتالي فإنه إذا كان مطلوباً تقديم الدليل على التعرض لهجوم وشيك من قبل دولة معينة فإن تقديم مثل هذا الدليل ليس ضرورياً عندما يكون مصدر التهديد الوشيك جماعات إرهابية^(٤).

وهكذا وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فقد تزايد القلق العالمي من الأعمال التي قد تلجأ إليها المنظمات الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى تكثيف جهود أمريكا وحلفائها من أجل

(١) SEE-R. Hofmann, 'International Law and the Use of Military Force Against Iraq, 45 German Year book of International Law (2002) p. 32, M. Bothe, Terrorism and the Legality of Pre-Emptive Force', 14 European Journal of International Law (2003) p. 227, R. Wolfrum, 'Recourse to Force and use in bello Reconsidered?', 7 Max Planck Yearbook of United Nations Law (2003) pp. 3031 C. Brown, 'Self-Defence in an Imperfect World' 17 Ethics & International Affairs (2003)

<www.claonet.org/oj/ccela/ccela_2003_1c.html>, visited on 17 March 2005.

(٢) G. Nolte, Preventive Use of Force and Preventive Killings: Moves into a Different Legal Order, 5 Theoretical Inquiries in Law 2004 p.113. WWW.GOOGLE.COM. PREVENTIVE SELF DFENCE. HTML.

(٣) The white house, the national security strategy of the united states of america, III. strengthen alliance to defeat global terrorism and work to prevent attacks against us and our friends www.whitehouse.gov/nsc/nss3.html. visited on 17 march 2005 emphasis added.

(٤) انظر د/ أبو الخير أحمد عطيه عمر نظرية الضربات العسكرية الاستباقية (الدفاع الوقائي) في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية الطبعة الأولى ٢٠٠٥ القاهرة صـ ٩٠.

القضاء على هذه المنظمات والجماعات، وكذلك القضاء على كل من يقدم لهم الدعم بكافة صوره وذلك تحت ذريعة الدفاع الشرعي الاستباقي أو الضربات الاستباقية.

وقد أوجز الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش فكرة الدفاع الاستباقي، أو الضربات العسكرية الاستباقية، والأساس الذي تقوم عليه وأهدافه وذلك في خطابه الذي ألقاه بشأن بدء العمليات العسكرية في العراق في ١٩ مارس ٢٠٠٣م، حيث قال "أن الشعب الأمريكي لن يعيش تحت رحمة نظام خارج عن القانون، يهدد السلام بما لديه من أسلحة قاتلة، نحن سنواجه هذا التهديد الآن بقواتنا المسلحة والقوات الجوية والبحرية وحرس السواحل، وبذلك لن نحتاج لمواجهة لاحقا بالإطفائيين، ورجال الشرطة والأطباء في شوارع مدننا^(١).

وترجع جذور سياسة الدفاع الوقائي الأمريكية لمواجهة الإرهاب إلى أوائل الثمانينات حين أعلنت الولايات المتحدة بقوة وبشكل واضح الردود العسكرية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والتحرك الأمريكي كان وسط الهجمات الإرهابية المتزايدة ضد المصالح الأمريكية، والمواطنون في ١٩٨٣م، حيث كان الهجوم المدمر على المقر البحري الأمريكي في بيروت، وقد وقع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان قرار ١١٩ الذي خصص المسؤولية لتطوير الاستراتيجيات لمواجهة الإرهاب^(٢).

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٨م أعلن الرئيس بيل كلينتون "أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تواجه التحدي الجديد للإرهاب في القرن الحادي والعشرين بنفس القوة والعزيمة التي واجهنا بها أخطر تحديات الأمن في هذا القرن" ولهذا الغرض قام بتوقيع الأمرين الرئاسيين ٦٢ و٦٣ وعين منسقاً قومياً للأمن، وحماية البنية الأساسية ومكافحة الإرهاب من أعضاء مجلس الأمن القومي^(٣).

وقد قامت جانيت رينو النائب العام بتبنيه الكونجرس إلى أنه ستكون هناك ثمة مطالب للحيازة غير المألوفة مرتبطة بسياسة جدية التعامل مع خطر الإرهاب المدمر فقد ذكرت في أبريل ١٩٩٨م، أننا قد نحتاج إلى وضع نهج يسمح للحكومة بتسريع إجراءات الشراء العادية حتى يمكن تحديد ونقل التكنولوجيات، والمواد الجديدة اللازمة لمواجهة مخاطر الإرهاب والتصدي للأعمال الإرهابية على وجه السرعة، وينبغي أن تستخدم هذه الإجراءات ليس فقط لشراء المستلزمات الدوائية وغيرها من المعدات اللازمة بل تستخدم أيضا في بعض الحالات لاقتراض الأدوية، أو المعدات من الجامعات والهيئات الصناعية أو الدخول في مشاركة فعالة معها^(٤). وقال

(١) See Presidential address, to the war on Iraq, 39 weekly compressed Doc 432,343 19 March 2003.

(٢) See. department of defense (us) Report of department of defense commission on beirut international airport terrorist act, 23 october.1983 to 20.december 1983.129. www.libililo.org/ hyper/AMH/xx/mid east / lebanon 1982-1984 / DOD - Report />at 1 october 2003.

(٣) انظر تشون بكارتير - وويليام ج. بيرى، الدفاع الوقائي استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة سعد حليم الطبعة الأولى ٢٠٠١ للنشر مركز الأهرام للترجمة ونشر ص ١١٥.

(٤) انظر تشون بكارتير - وويليام ج. بيرى للمرجع السابق الإشارة ص ١١١.

السيناتور كندي في مجلس الشيوخ "إن إستراتيجية أمن الولايات المتحدة لن نتردد لممارسة حقنا من الدفاع الشرعي الوقائي ضد مثل هؤلاء الإرهابيين لمنعهم من عمل الأذى ضد شعبنا وبلادنا".^(١)

الفرع الثاني

الدفاع الشرعي الوقائي من منظور القانون الدولي

لقد حرم القانون الدولي استخدام القوة في العلاقات الدولية وجعلها عملاً غير مشروع، ولكن هناك استثناءات معينة ترد على هذه القاعدة تبرر استخدام القوة:

١- اتخاذ التدابير العسكرية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من الميثاق لحفظ السلم والأمن

الدوليين ضد أي عمل عدواني يهدد السلام العالمي وفقاً للفصل السابع من الميثاق.

٢- الدفاع الشرعي عن النفس الفردي، أو الجماعي رد على هجوم مسلح طبقاً لنص المادة

٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣- أضاف البعض جواز التدخل ضد انتهاك حقوق الإنسان (التدخل الإنساني).^(٢)

وقال هاريس (HARRIS) على كل الأعضاء الامتناع عن التهديد، أو استعمال القوة ضد

سلامة الأراضي الإقليمية، أو الاستقلال السياسي في علاقاتهم الدولية أو أي أسلوب آخر متناقض وأغراض الأمم المتحدة.^(٣)

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أصرت الإدارة الأمريكية على ضرب

دولة أفغانستان، وتحالفت مع بريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، وكندا، وأرسلت قواتها للحدود

مع باكستان وبعض الدول المجاورة، وأمطرت أفغانستان بالصواريخ، والقنابل الذكية، واحتلت دولة

أفغانستان بحجة الدفاع عن النفس، والقضاء على تنظيم القاعدة، ونظام طالبان القائم في أفغانستان

لتهدية للسلم والأمن الدوليين.

(١) See- the white house, the national security strategy of the united states of america. III. strengthen alliances to defeat global terrorism and work to prevent attacks against us and our friends www.white house. Gov/nsc/nss3. htm. visited on 17 march 2005 emphasis.

-DEFENSE. Report is published by the Association of the united states army is institute of land warfare (ilw). The series is designed to provide information on topics that will stimulate professional discussion and further public understanding of the army's role in national defense. Questions regarding the defense Report should be directed to : AusA's institute of land warfare (ahn : defense Report)2425 wilson Boulevard, Arlington va 22201. for more information about AusA and ilw.visit our website at www.ausa..org.april.2002/dr 02-1

(٢) See.Foreign affairs committee, second Report of session 2002-03

(٣) See DJ .Harris,Cases and Materials on International law, London,1998,p.1049

تضمن ميثاق الأمم المتحدة إحدى صور استخدام القوة، وهي صورة استخدام القوة ضد دولة من دول المحور طبقاً لنص المادة ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على تحريم أي عمل يبرأ دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ في رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن القيام بهذا العمل، ويرى الباحث أن الواقع يظهر أن هذه الصورة قد افلحت كل وجود لها في العلاقات بين الدول.

ولقد دعى رئيس الوزراء البريطاني توني بليز في خطابه ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤م أمام مجلس العموم البريطاني إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة لمواجهة متغيرات وتهديدات القرن الحادي والعشرين، وأنه يجب أن نعمل لنشر قيم الحرية، والديمقراطية، وحكم القانون، والعدالة، وإنصاف المضطهدين في العالم، ويجب أن نشن الحرب باستمرار ضد أولئك الذين يستغلون القسم العرقي، والديني لجلب الكارثة إلى العالم^(١).

وباستقراء الأحداث، والتدقيق في مدى مشروعية الحرب الغربية ضد ما أسمته بالإرهاب الدولي يتضح لنا الآتي أن الولايات المتحدة استندت إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بالدفاع عن النفس ضد أي هجوم متوقع وهو ما يطلق عليه بالدفاع الشرعي الوقائي أو الوقعي. وذهب بعض الفقه إلى تأييد حق الدولة في ممارسة الدفاع الشرعي الوقائي، ويؤسسون رأيهم على مجموعة من الحجج الآتية:

(١) يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن تفسير المادة ٥١ على أن الميثاق لا يبقى على حق الدفاع الشرعي إلا في حالة وقوع هجوم مسلح إنما يقوم على تناول خطأ في التفسير، فالمادة ٥١ من الميثاق ليست على الإطلاق نص تحريم بل على العكس نص إباحة تهدف إلى تأمين حق الدولة العضو في الدفاع ضد أي هجوم لم يرفع الأمر بشأنه بعد إلى مجلس الأمن^(٢).

(٢) أن المادة ٥١ تخضع للقانون الدولي العرفي الذي يسمح بالضربات الوقائية، ذلك أن هذه المادة نصت على أن الحق في الدفاع الشرعي هو حق طبيعي **Inherent Right** مما يعني أن هذه المادة لم تنشئ هذا الحق، وإنما أقرت بوجوده فقط، فهي كاشفة، أو مقرررة لحق الدفاع الشرعي، وليست منشئة له، كما أنه لا يوجد أي مؤشر يدل على أن نية واضعي ميثاق الأمم المتحدة قد اتجهت إلى وضع حد للقانون العرفي من خلال إلغاء الحق في الدفاع الاستباقي الموجود فيه^(٣).

(٣) يذهب أنصار هذا الرأي إلى أن الحكم الإجرائي الوارد في المادة ٥١ لا يقيد ولا ينتقص من حق الدفاع الشرعي كما ورد في القانون الدولي العرفي، إذ أن ذلك الحكم يقضي بضرورة إيلاع مجلس الأمن فوراً بما اتخذته الدولة، وتتخذ من تدابير في إطار الدفاع الشرعي، وهذا الإيلاع إنما هو عمل إجرائي بحت، ولا يحد، أو يقيد، ولا ينتقص من حق الدولة في الدفاع عن النفس، طالما أن مجلس الأمن لم يتخذ الإجراءات، والتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا يؤدي عدم قيام الدولة بهذا الإيلاع، أو تأخرها فيه إلى بطلان حق

(١) See Tony Blair, PM, warns of continuing global terror threat, at 10 Downing Street
http://WWW.NUMBER-10.GOV.UK/OUTPUT/PAGE5461-ASP

(٢) Bowett D.W-Self-Defence in International Law Manchester Uni press 1958-pp.1-12

المشار إليه بكتاب د/أوليفر أحمد عليّة نظرية الضربات العسكرية، مرجع سابق ص ٨١

(٣) John.C.Yoo-International Law and the War in Iraq (A.J.I.L.),vol 97-2003- p.12.

الدفاع عن النفس.^(١)

٤) إن الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة من وجهة نظر هذا الرأي تعد دليلاً واضحاً على أن النظام القانوني الدولي المعاصر كما جاء في الميثاق يؤكد مشروعية الضربات الوقائية أو الاستباقية، ذلك أن اللجنة الأولى في مؤتمر سان فرانسيسكو قد أوردت في تقريرها في المراحل الأولى لإعداد الميثاق أن استخدام القوة في الدفاع الشرعي عن النفس لا يزال مقبولاً، وغير مقيد، أو منقوص، وقد فسر على أنه إحالة من واضعي الميثاق إلى الدفاع الشرعي في القانون الدولي العرفي، وقبول منهم لأحكام هذا القانون الذي يعتبر استخدام القوة في حالة الدفاع الوقائي، أو الضربات الوقائية أمراً مشروعاً وحقاً طبيعياً للدولة المعرضة للتهديد أو الخطر، كما أصبح مقررأ عرفاً بمقتضى حادثة الكارولين وما تلاها من حوادث وقضايا.^(٢)

٥) في تقرير آخر للدفاع الاستباقي أو الضربات الاستباقية يذهب البعض إلى أن حق الدفاع الشرعي في الميثاق يجب أن يقرأ بتعقل بالنظر إلى الهدف النبيل الذي وضع لخدمته، هذا الهدف هو حماية سيادة الدولة واستقلالها، وينتهي هذا الرأي إلى أن المادة ٥١ لا تقيد بأي شكل من الأشكال حق الدفاع الشرعي كما قرره القانون الدولي التقليدي^(٣). واستناداً إلى ذلك يذهب هذا الاتجاه إلى أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في بنما، وضربها كوبا عام ١٩٦٢م، وليبيا عام ١٩٨٦م بالقوة المسلحة، وحربها ضد العراق وأفغانستان وضربها للسودان هو من قبيل الدفاع الشرعي الاستباقي لوجود التهديد الجسيم بخطر الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية في كل تلك الحالات.^(٤)

٦) ذهب البعض إلى القول بأن الدفاع الشرعي الوقائي أو الضربات الاستباقية قد تكون ضرورية من أجل تجنب كوارث، وويلات أكبر، مثال ذلك لو قامت أمريكا بضرب السفن المتجهة إلى ميناء بيرل هاربر قبل وصولها إليه لما كان هناك داع لضرب مدينتي هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية، ولذلك يذهب هذا الرأي إلى أنه يجوز للدولة أن تستخدم القوة المسلحة ضد دولة أخرى لمنعها من إنتاج أسلحة يحتمل أن تستخدم ضد الدولة الأولى في المستقبل القريب، أو البعيد وذلك تحت ذريعة الدفاع الشرعي الاستباقي أو الوقائي.^(٥)

(١) انظر، د/جميل محمد حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي مع التركيز على الممارسات العملية، مرجع سابق ص ١٥-١٦.

(٢) Von Glahn Law among nations 5th.Ed 1986,p125.

(٣) انظر د/ سمعان بطرس لرج الله، الحدود القانونية الدولية لاستخدام القوة لأجندية القوة والقانون، مجموعة محاضرات لطلبة دبلوم القانون الدولي جامعة القاهرة عام ٢٠٠٣م ص ١٥٢.

(٤) John.C.Yoo-International Law and the War in Iraq(A.J.I.L.),vol 97-2003-p.573,574

(٥) Hofman.R.International Law and the use of Military force against Iraq (G.Y.I.L) 2002 p32.

٧) ذهب البعض إلى أن الدولة لا تحتاج إلى الانتظار حتى تتعرض للقصف بالقنابل لممارسة حقها في الدفاع الشرعي، وإنما يمكنها ذلك بمجرد التأكد من أن ذلك القصف قادم فعلاً^(١). وفي تأييده لهذا الرأي يذهب والدوك بأن (الميثاق يحرم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، ويلزم الميثاق الدول الأعضاء بعرض أي نزاع ينطوي على خطر على السلام تعذر عليها تسويته بعرضه على مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وبناء على ذلك يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب قاطع بالالتجاء إلى الأمم المتحدة متى وجد تهديد خطير لأمنها يتضمن في طياته احتمال الهجوم المسلح، ولكن إذا تعطل عمل الأمم المتحدة، أو تأخر، أو كان غير كاف، وأصبح الهجوم المسلح حالاً بشكل واضح عندئذ فإنه مما يتنافى مع أغراض الميثاق إجبار الدولة المدافعة على الانتظار حتى يضرب الخصم الضربة الأولى، وربما تكون القاضية، وهكذا فإنه إذا كان الهجوم المسلح حالاً أو وشيك الوقوع بالمعنى الوارد في قضية الكارولين، فإن الأمر عندئذ يدخل في نطاق المادة ٥١، أما تفسيرها على نحو آخر، فإنه يحمي حق المعتدي في توجيه الضربة الأولى^(٢).

٨) استند مؤيدوا الدفاع الشرعي الاستباقي أو الضربات الاستباقية على خطورة أسلحة الدمار الشامل، فنظراً لخطورة هذه الأسلحة يرى البعض أنه بالامكان التصرف قبل أن يصبح التهديد وشيكاً، (إذاً كان مجرد المقدرة على شن الهجوم غير المقترنة بنية مؤكدة لشنه في المستقبل لا يبرر الاستخدام الاستباقي للقوة في حالة استخدام الأسلحة التقليدية، ذلك أن التهديد بها يجب أن يكون وشيكاً، فإن الأمر يختلف في حالة الأسلحة النووية التي قد تبرر الاستخدام الاستباقي المبكر للقوة الهجومية، والذي لا يمكن تبريره في حالات التهديد الأقل خطراً^(٣)).

كما يذهب البعض إلى أنه بالإضافة إلى احتمال حدوث التهديد، فإن حجم الأذى المهدد به لابد أن يؤخذ في الاعتبار، إن وجود الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة المعقدة زاد بشكل كبير من إمكانية حدوث الضرر (كذلك فإن استعمال هذه الأسلحة لم يعد صعباً، وبالتالي زادت حدة الخطر إلى درجة كبيرة جداً، مما يجعل الدفاع الاستباقي تجاهها مبرراً^(٤)).

١) Wedgwood Ruth-the fall of Saddam Hussein security council mandates and preemptive self defense (A.J.I.L.),vol 97-2003 pp578-582.- O'Connell Mary Ellen the myth of preemptive self defence the ohio state University centre for law and policy studies april 2005 p.8-9..

٢) Waldock H.M.the regulation of the use force by individual states in international law (R.C.A.D.J.) 81/2- 1952 p 495-499.

٣) Rabinder Singh and others legality of use of force against Iraq opinion sep 2002.p26

٤) John.C.Yoo-International Law and the War in Iraq(A.J.I.L.),vol 97-2003- PP.567,570.

القيود التي يشترطها مؤيدوا الضربات الاستباقية أو الدفاع الاستباقي:

(١) اشترط البعض أن تقوم الدولة المستخدمة للقوة بتقديم دليل مقنع على أنها تقوم برد فعل ضد هجوم على وشك أن يُشن عليها، وإلى نفس المعنى يذهب البعض بأنه (إذا كان هناك دليل واضح على أن هجوماً مسلحاً لم يظهر بعد، ولكنه وشيكاً يؤدي إلى حصول ارتباك حول ما يمكن فعله تجاهه، كما أنه سيجعل في انتظاره حدوث كارثة للدولة التي يستهدفها، فإن من حق هذه الدولة أن تستخدم القوة المسلحة للدفاع عن نفسها على سبيل الدفاع الاستباقي)^(١)، وهكذا يشكل هذا الشرط القيد الوحيد لدى البعض على ممارسة الدفاع الاستباقي حيث يذهب إلى القول (بحق الدولة المهددة بهجوم وشيك بأن تقوم بالضربات الاستباقية في حالة واحدة فقط، وهي عدم وجود وقت كاف لقيام مجلس الأمن بالتدخل المطلوب)^(٢).

(٢) يشترط البعض أن يكون الدليل على أن الدولة كانت مهددة بهجوم مسلح يجب أن يقتصر بدليل آخر هو أن استخدام القوة كان هو الخيار الوحيد، وأن مشروعية الدفاع الاستباقي تعتمد على عدم وجود طرق أخرى غير القتال للوقاية من الهجوم.^(٣)

(٣) كما يشترط البعض الآخر أن يكون استعمال القوة على سبيل الدفاع المبني على توقعات يجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً مع التهديد، وألا يتجاوز ضرورات الدفاع. فالضرورة والتناسب المطلوب توافرها في الدفاع الشرعي بمفهومه العام ينبغي توافرها باعتبارهما أهم الأسس التي تستند إليها مشروعية الدفاع الاستباقي، أو الضربات الاستباقية.^(٤)

والرأي الغالب في الفقه يرى أنه يجب عدم التوسع في تفسير حق الدفاع عن النفس ليشمل حالات الدفاع الوقائي إذ يجب التفرقة بين حق الدفاع عن النفس، وحق المحافظة على الوجود *Right of self preservation*، والذي يؤدي التوسع في التفسير إلى تدخل الدول في شئون بعضها البعض^(٥)، لذا تعمل قواعد القانون الدولي على تهذيبه إن لم تستطع تحريمه في عالم ما زالت فيه للأطماع غير المشروعة مجالات واسعة^(٦).

وإذا كان بعض فقهاء القانون يرون أن قواعد القانون الدولي التقليدي تعطي للدول الحق في ممارسة القوة دفاعاً عن النفس لصد أعمال حالة، أو وقف أعمال وشيكة الوقوع، فإن المادة الواحدة والخمسين تقصر ممارسة هذا الحق على حالة تعرض الدول لهجوم مسلح أي حالة قيام دولة ما

(١) Michael Glennon Limits of law, prerogatives of power interventions after Kosovo 2001 pp 60-198.

(٢) Detrich Murswiek, the American strategy of preemptive war and international Law University Freeburg institute of public law 2003 p 7.

(٣) Brian J.Foley U.S campaign against Afghanistan not self defense under international law (A.J.I.L.) 2002, P.34

(٤) John.C.Yoo-international Law and the War in Iraq(A.J.I.L.),vol 97-2003, P.13,14.

(٥) قظر، د/ منلوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٤٣٥.

(٦) قظر د/ احمد موسى، على هامش حق الدفاع عن النفس، مجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٦ ص ١.

بعدوان فعلي على دولة أخرى^(١)، فلا يجوز وفقاً لنص المادة ٥١ أن تباشر الدولة ما يسمى بحق الدفاع الوقائي عن النفس لدرء هجوم مسلح محتمل الوقوع كما أن المادة اشترطت إبلاغ المجلس فوراً بالتدابير التي اتخذها الأعضاء^(٢) استعمالاً لحق الدفاع عن النفس^(٣).

ويستند هذا الرأي الغالب إلى الأساتيد والحجج التالية:

(١) تقرر المادة ٥١ من الميثاق الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في الدفاع عن نفسها متى وقع هجوم مسلح فعلي، وحال على دولة عضو بالأمم المتحدة. ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أن النص الإنجليزي للمادة ٥١ هو أكثر دقة وأكثر النصوص تعبيراً عن قصد واضعي الميثاق، ومقتضيات النظام الدولي الذي جاء به الميثاق حيث جاء النص الإنجليزي **If an Armed Attack Occurs** صريحاً في اشتراط وقوع هجوم مسلح فعلي على الدولة، ومن هذا الرأي (كوينس رايت) التي تقرر أن المادة ٥١ تقتزن بالحق الطبيعي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس في حالة وقوع الهجوم المسلح الفعلي فقط، وحتى يتولى مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدولي، وترى (رايت) أن الهجوم الوقائي لا يمكن اعتباره عملاً دفاعياً، وإنما عملاً عدوانياً^(٤). كما يؤيد براونلي (Brownlie) هذا الرأي مقررأً (أنه مع وجود ميثاق الأمم المتحدة حدث تعديل لحق الدفاع الشرعي العرفي، فمنذ ذلك الوقت أصبح الدفاع الشرعي يمثل الاستثناء الوحيد لاستخدام القوة من جانب واحد والذي سمح به الميثاق، لكنه لا يمارس إلا ردّاً على هجوم مسلح فعلي. ويخضع الدفاع الشرعي لمراقبة مجلس الأمن الجهاز المنوط به المحافظة على السلم والأمن الدوليين^(٥)).

وفي الحقيقة أن النص الفرنسي (Aggression Armée) يعني أيضاً وقوع اعتداء مسلح ومن هذا الرأي الدكتور/ جميل محمد حسين مقررأً (الواقع أن عبارة اعتداء مسلح الواردة في النص الفرنسي للمادة ٥١ ليست أوسع من عبارة هجوم مسلح الواردة بالنص الإنجليزي، بل إن عبارة اعتداء مسلح تدل دلالة واضحة على عدم مشروعية الدفاع الوقائي بطريقة أوقع من عبارة هجوم مسلح، وحتى إذا قيل بأن النص الفرنسي أشمل وأوسع في المعنى من النص الإنجليزي، إلا أن مقتضيات التفسير السليم لنص المادة ٥١ بوصفها تورد استثناءً على حظر استخدام القوة المسلحة يوجب الأخذ بالتفسير الضيق^(٦)).

(١) Iovae (M) et devittor (F) la doctrine Européenne et l'intervention en Iraq A.F.D.I. 2003. pp17-31

(٢) See.Akehurst M .A.modern Interoduction to international law third edition 1978 and fourth edition 1982 london .op.cit. P.227.

(٣) فخر د/ محمد طلعت القنيسي، القنيسي الوسيط في قانون السلم منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٢ ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٤) فخر د/ ماهر عبد المنعم محمد أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٠٨.

(٥) Brownie international Law and the use of force stats Oxford.U.P London 1979, Pp 242 .250.

(٦) فخر د/ جميل محمد حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في فقهون دولي، مرجع سابق ص ٢٦٥.

(٢) أما القول بأن المادة ٥١ من الميثاق تخضع الدفاع الشرعي للقانون الدولي العرفي الذي يسمح بممارسة الدفاع الوقائي أو الضربات الاستباقية، فيمكن الرد عليه بأنه لو كان حق الدفاع الشرعي عن النفس يخضع للقانون العرفي الذي كان يبيح الدفاع الشرعي الوقائي لما كانت هناك حاجة للنص عليه من جديد في هذه المادة.

وعلى الرغم من أن المادة ٥١ تعترف بوجود الحق في الدفاع الشرعي الذي كان معروفاً قبلها، فإنها قد قننته، وقيدته، وقلصت من الحالات التي كان القانون الدولي التقليدي يسمح فيها بممارسته، ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن نص المادة ٥١ من الميثاق مفسراً في ضوء النصوص الأخرى للميثاق يعتبر قيداً حقيقياً، وتعديلاً للأحكام العرفية المتعلقة بالدفاع الشرعي، ويعتبرون أن الأخذ بهذا الرأي من شأنه أن يقلل من الحالات التي يمكن للدول أن تلجأ فيها إلى استخدام القوة بالمخالفة لأحكام الميثاق، وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد حكم بعدم مشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة كإجراء أو تدبير دفاعي وقائي، أو استباقي، وبذلك يعتبرون الدفاع العسكري الوقائي أو ما يعرف بالضربات العسكرية الاستباقية استخداماً غير مشروع للقوة المسلحة في ظل أحكام، وقواعد ميثاق الأمم المتحدة.^(١)

(٣) الدفاع الوقائي أو الضربات الاستباقية تتطلب التأكد من أن الهجوم أصبح على وشك الوقوع، الأمر الذي يستوجب بدوره البحث في نوايا الحكومات المعنية مع ما ينطوي عليه ذلك من صعوبة بالغة، وإذا حدث خطأ في هذا الأمر فإنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة. ومن ناحية أخرى فإن الدولة التي تعتقد أنها سوف تتعرض لعمليات عسكرية غير ملزمة بأن تقف مكتوفي

(١) يجمع الفقه العربي على قصر استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس في القانون الدولي على حالة وقوع هجوم مسلح فطسي وحال على الدولة، ويرفض استناد هذا الحق إلى ما يسمى بالدفاع الوقائي أو بالضربات الاستباقية كما ينادي به جمع الفقه الأوربي أيضاً على هذا الرأي. ومن هؤلاء على سبيل المثال راجع:

د/نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٨٧ وما بعدها.

د/سعيد سالم جويلى، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم، دار النهضة العربية ١٩٩٤، طبعة الأولى ص ٦٢ وما

بعدها.

د/إبراهيم محمد الطعني، المنظمات الدولية، القاهرة ١٩٩٥ ص ١٥٢ وما بعدها.

د/محمد السعد الفلاح، التنظيم الدولي، النظرة العامة والأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ١٩٩٤ ص ٢٥٠-٢٥٣.

د/محمد طلعت القنسي، الأحكام العامة في قانون الأمم - التنظيم الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية طبعة ٢٠٠٥ ص ٩٠١-٩٠٢.

د/ محمود خيرى بنونة، القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، رسالة لكتوراه جامعة القاهرة ١٩٧١ ص ٧٨.

د/ حسام حسن حسبان، الجدار العازل ومحكمة العدل الدولية، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٤ ص ٢٣٠.

ومن الفقه الأجنبي:-

Kelsen.H. principle of in International law (N.Y) 1967 p 66.

Starita (Massimo) l'occupation de L' Iraq (R.G.D.I.P), tome 108 2004 4 pp 895 915.

Corten Olivier operation Iraqien freedom peut on admettre L'argument de l' autorisation implicite du conseil de sécurité? (R.B.D.I), 2003 1 pp 232-243.

Ivone (massimo) et Devittor Francesca « la doctrine Européenne et l'intervention en Iraq (A.F.D.I) 2003 pp 27-31.

==Brownie International Law and the use of force by states Oxford University press London 1979 p278-et seq.

Corten et Dubuissou f opération (Liberté Immuable) une Extension abusive du concept de légitime défense (R.G.D.I.P) 2000 1 p 61.

نقلًا عن د/أبو الخير أحمد عطية.. نظرية الضربات العسكرية، مرجع سابق ص ١٠٠-١٠١.

الأيدي، بل تستطيع اتخاذ الاحتياطات الضرورية التي لا تصل إلى حد البدء في الهجوم، كما أنها تستطيع أن تلجأ إلى الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية الدفاعية (وهي إذ تضخ المعتدي، وتعلن عن حقائق الموقف تجعل الطريق أمام العدوان غير ممهد).^(١)

٤) إن شرط التناسب بين أعمال الدفاع والقوة المستخدمة في الهجوم المسلح يقتضي أن تكون هناك أعمال عدوانية عسكرية مادية قد وقعت بالفعل، وقيام الدولة المعتدى عليها باستخدام القوة المسلحة لرد هذا العدوان الفعلي، وهنا فقط يمكن تقدير شرط التناسب في الدفاع الشرعي، وذلك من خلال المقارنة بين القوة المستخدمة في أعمال العدوان والقوة المستخدمة في أعمال الدفاع الشرعي. فكيف إذا يتم تقدير هذا الشرط في حالة التهديد بالهجوم المسلح حتى ولو كان هذا التهديد وشيكاً؟ ما دام أن الهجوم المسلح لم يقع بالفعل، ولم تقع أعمال عدوانية مادية على الدولة المهددة. ومن الحالات التي استخدمت فيها القوة استناداً إلى حق الدفاع الوقائي عن النفس بطريقة غير مشروعة:

١ - العدوان الإسرائيلي على المفاعل الذري العراقي^(٢):

على أثر العدوان الجوي الإسرائيلي على المفاعل الذري العراقي في ١٧ يونيو عام ١٩٨١ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٨٧ الصادر في ١٩ يونيو من نفس العام والذي أكد صراحة على تعارض نظرية إسرائيل الخاصة بممارسة حق الدفاع الشرعي الوقائي مع صريح نص المادة ٥١ من الميثاق وأدان فيه بشدة الهجوم المسلح الإسرائيلي والذي اعتبره القرار انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي. كما أقر بحق العراق في الحصول على التعويضات العادلة عن الأضرار الناتجة عن هذا الهجوم^(٣).

٢ - أزمة الصواريخ الكوبية:

في الثامن عشر من أكتوبر عام ١٩٦٢م لاحظت الولايات المتحدة أن كوبا قد قامت بتركيب صواريخ نارية يبلغ مداها ٨٠٠ ميل بواسطة خبراء عسكريين من الاتحاد السوفيتي لذلك أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستقوم بتفتيش جميع السفن المتوجهة إلى كوبا للتأكد من عدم حملها لأية أسلحة، وذهب البعض إلى تبرير تصرفات الولايات المتحدة على أساس حق الدفاع عن النفس لكن هذا الرأي جانبه الصواب فميثاق الأمم المتحدة يشترط صراحة لممارسة الدولة لحق الدفاع عن النفس أن تكون الدولة عرضة لهجوم مسلح^(٤).

(١) انظر د/ ويصا صالح، العدوان المسلح في القانون الدولي، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٤م ص ١١٦.

(٢) See- Dama to Anthony, Israels air strike up. on the Iraqi "nuclear reactor (a.j.i.l) vol. (27) July 1983. no P.P.584-588.

(٣) See- The security council. strongly condemn the military attack by israel in clear violation of the charter of the united nations and. the norms. of international conduct. u.n.s.c.res487,36 u.n scor(2288. TH M +G) U.N DOS. S/RES.484 (1981)

(٤) انظر د/ مدوح شوقي مصطفى "الأمن القومي...المرجع السابق ص ١٣٨.

موقف القضاء الدولي من الدفاع الشرعي الوقائي:

(١) قضية CAROLINA عام ١٨٤٢م بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والتي تؤكد من خلالها عدم جواز استخدام وسائل القوة للدفاع الوقائي عن النفس فالدفاع عن النفس يرجع إلى اللحظة التي تسيطر فيها ظروف معينة لا تسمح للدولة التروي أو اتخاذ القرار^(١).

(٢) قضية مضيق كورفو (بريطانيا وألبانيا)^(٢): أقامت حكومة المملكة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية ضد حكومة الجمهورية الشعبية الألبانية، وتخلص في الآتي أن السفينتين VOLEGE, SOUMES التابعتين للسلاح البحري الملكي البريطاني قد تعرضتا للتدمير بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦م بسبب وجود حقل من الألغام الأوتوماتيكية في منطقة تقع جنوب غربي SARANDA إحدى مناطق مضيق كورفو نتج عنه وفاة أربعة وأربعون ضابطاً وبحاراً بريطانياً وجرح اثنين وأربعين ضابطاً وبحاراً بريطانياً آخرين. وطلبت الحكومة البريطانية بإلزام الحكومة الألبانية بتعويض الحكومة البريطانية على أساس إخلالها بالتزاماتها الدولية، وأن مرور السفن البحرية البريطانية في قناة كورفو الشمالية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦م يعد حالة من حالات مباشرة حق المرور البري *Le droit de passage innocent* طبقاً للقانون الدولي ولما جرى عليه العمل، في الجماعة الدولية. وقد دفعت الحكومة الألبانية أمام المحكمة بالآتي:

- (أ) أن الحكومة البريطانية انتهكت سيادة الجمهورية الشعبية الألبانية طبقاً للقانون الدولي، وذلك بسبب دخول السفن الحربية البريطانية إلى المياه الإقليمية الألبانية في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦م وفي ١٢، ١٣ من نوفمبر ١٩٤٦م وأن هذه الحكومة تلتزم بالتعويض عن ذلك.
- (ب) أن الدولة الشاطئية *L'état riverain* في الظروف الاستثنائية لها الحق في تنظيم مرور السفن الحربية الأجنبية في مياهها الإقليمية، وأن القاعدة السابقة تنطبق على المرور في مضيق كورفو الشمالي وذلك لأنه في الفترة أكتوبر - نوفمبر ١٩٤٦م، كانت هناك ظروف استثنائية تبرر تمسك الحكومة الألبانية بالحق في أن تتطلب الحصول منها مقدماً على تصريح بمرور السفن الحربية الأجنبية في مياهها الإقليمية.

(1) The Caroline Criteria arose out of the Canadian rebellion of 1837, when British forces seized a US merchant ship moored in the Great Lakes which had supplied the Canadian rebels, fired it and sent it over Niagara Falls. In the subsequent negotiations between the US and Britain, US Secretary of State Daniel Webster wrote to the British Government outlining an obligation on states acting in self-defense to show a necessity of self-defense, instant, overwhelming, leaving no choice of means, and no moment of deliberation.

See DJ Harris, Cases and Materials in International Law, (London 1998) p 895

WWW.YALE-EDU/LAW WEB/AVALON/DIPLOMACY/BRITIAN/BR7HTM/842.

(2) See -the corfu channel case, I.C.J. Report s.1949

لمزيد من التفصيل انظر د/ عبد العزيز محمد سرحان، دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية، طبعة ثانية ١٩٨٦ القاهرة دار النهضة العربية ص ٣٦ وما بعدها.

وخلصت المحكمة إلى أنها لا تستطيع التسليم بوجهة النظر القائلة بأن حكومة المملكة المتحدة قد اعتدت على السيادة الألبانية عندما جعلت سفنها الحربية تعبر المضيق بدون الحصول على تصريح سابق من الحكومة الألبانية.

وفي هذه القضية تعرضت المحكمة أيضا إلى تحديد شروط المرور البري فبينت أنه لا يعد مروراً بريئاً المرور الذي يهدف إلى تحقيق غايات سياسية، أو يكون الغرض منه جمع المعلومات عن أسرار الدفاع، كذلك لا يعد مروراً بريئاً مرور السفن الحربية في المضيق وهي في حالة تأهب لاستعمال القوة ما لم يكن هناك ما يبرر ذلك، كالاحتياط لوقوع اعتداء سبق أن تعرضت له سفن أخرى تابعة لدولة السفينة الحربية خلال مرورها في ذات المضيق، والخوف من تكرار ذلك لهذه السفينة كما حصل بالنسبة للسفن الإنجليزية في مضيق كورفو.

وفي ضوء ما تقدم فإن القضية تشير إلى ما يلي :

يرى الفقيه والدوك أن المحكمة بإقرارها للدول بالتمتع بممارسة مثل هذا الحق كانت ترى أن هناك حقا يختلف عن الحق في الدفاع عن النفس لا يتعلق بحالة الهجوم المسلح (Armed Attack) ولكنه يتعلق بحق الدولة في حماية حقوقها الدولية (المستمدة من الاتفاقيات الدولية مثلا، أو العرف الدولي، كما في حالة حق المرور البري عبر المضائق الدولية) وأن مركز الدولة في ممارستها لمثل هذا الحق يختلف عن مركزها وهي تمارس الدفاع عن النفس ففي الحالة الأخيرة لا يجوز اللجوء إلى القوة، أو الاعتداء على السيادة الإقليمية إلا في حالة الهجوم المسلح طبقا للمادة (٥١)^(١).

٣) قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا^(٢). كانت نيكاراغوا ترى أن

الولايات المتحدة الأمريكية ارتكبت عددا من الأفعال غير المشروعة ضدها: ومنها

- تلقيم موانئ نيكاراغوا وحدثت خسائر في الأرواح والسفن .
- الاعتداء المسلح على موانئ نيكاراغوا ومستودعات البترول.
- التحليق فوق أراضي نيكاراغوا، ومياها الإقليمية من جانب الطائرات الحربية الأمريكية سواء على ارتفاع عال، أو عمليات استطلاع على ارتفاع منخفض .

وقد دفعت الولايات المتحدة بممارستها حق الدفاع الشرعي، والجماعي الذي يشكل مبررا لانقضاء مسؤوليتها الدولية عن المخالفات المنسوبة إليها، وعندما تصدت المحكمة لفحص مسألة استخدام القوة، وحق الدفاع عن النفس قررت أن القاعدة العامة التي تحظر استخدام القوة في

(1) Wedlock (c.h) . the regulation of the use of force by individual states in international law ,Rec-Des ours , vol,11,1952 ,P.5.2

(2) See-case concerning Military and Parma: literary Activities in and Against Nicaragua (Nicaragua: United States of America) 26 November general list No.70-1984.

القانون العرفي تسمح ببعض الاستثناءات، واستثناء الحق في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا مقرر هو الآخر في نظر الدول في القانون العرفي كما هو ثابت في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على الحق الطبيعي، أو الحق الذاتي للدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي.

وقد رأت المحكمة أن هذه العبارة لا تعني سوى اشتغالها على طبيعة عرفية لممارسته، وأكدت على أن الدفاع الشرعي سواء كان فرديا أو جماعيا لا يمكن ممارسته إلا ردا على هجوم مسلح، وأكدت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه لا يجوز الاحتجاج بالدفاع عن النفس لتشييد الجدار داخل الأراضي الفلسطينية، وذلك بقولها "الدفاع عن النفس - المادة ٥١ من الميثاق - الهجمات الموجهة إلى إسرائيل لا يمكن أن تعزى إلى دولة أجنبية - التهديد المحتج به في تبرير تشييد الجدار الناشئ داخل أراض تمارس عليها إسرائيل سيطرتها المادة ٥١ غير ذات صلة بالحالة المعروضة.^(١)

(١) نظر فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩ تموز/يولية ٢٠٠٤ للقائمة العامة رقم ١٣١. ولمزيد من التفصيل انظر :

- Case concerning armed activities on the territory of the Congo Democratic Republic of the Congo: Uganda 19 December-general list No.116-2005- Case concerning armed activities on the territory of the Congo new. Application: 2002 Democratic Republic of the Congo: Rwanda 3 February-general lists No 126-2006.

الفرع الثالث

مدى شرعية الحرب والاحتلال في ضوء قراراتي مجلس الأمن

رقمي ١٣٦٨، ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١

كان للهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن آثارها السياسية العميقة بالنسبة لأفغانستان ففي ١٢ أيلول/سبتمبر من العام نفسه، أدان مجلس الأمن بصورة قاطعة في قراره ١٣٦٨ سنة ٢٠٠١ م^(١). الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واعتبر أعمال الإرهاب الدولي خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين، وشدد كذلك المجلس على أن الجهات المسؤولة عن مساعدة، أو دعم، أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها، وورعاتها ستتحمل مسؤوليتها وأعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق.

وفي ٢٨ أيلول / سبتمبر حدد المجلس في قراره ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١ م^(٢)، مجموعة من التدابير لكي تواجه بها الدول خطر الإرهاب الدولي، وأعلنت الولايات المتحدة مستشهدة بحقها في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة شن حملة ضد الإرهاب الدولي تستهدف من يؤون أو يدعمون الإرهابيين فضلا عن الإرهابيين أنفسهم.

وفي ١٥ أيلول سبتمبر حددت أسامة بن لادن بصفته المتهم الأول بارتكاب فظائع ١١ أيلول/سبتمبر وبينما قدمت طالبان تعازيها على الهجمات الإرهابية، وأنكرت أن أسامة بن لادن ضالع فيها وتمسكت برفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن، رغم المحاولات المتكررة لحملها على تسليمه بما في ذلك المحاولة من جانب باكستان التي أقرت أيضا بوجود دليل قاطع يربط بين بن لادن والهجمات^(٣).

وترتبيا على ما تقدم :

(١) فإن قراري مجلس الأمن المشار إليهما بهذا الشأن لم يرد بهما تفويض من مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية المسلحة ضد أفغانستان لأنها سلطة أصلية لمجلس الأمن لا يجوز أن تكون محلا للتفويض، وهي سلطة اتخاذ، وتطبيق، والإشراف على تنفيذ تدابير وأعمال وإجراءات القمع، والقهر، والقسر على طريق استخدام القوة العسكرية على النحو المبين في

(١) انظر بالتفصيل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ سنة ٢٠٠١ في سبتمبر ٢٠٠١ S/RES/1368(2001).

(٢) انظر بالتفصيل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١ في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ S/RES/1373(2001).

(٣) انظر بالتفصيل، تقرير الأمين العام الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، في ٨ ديسمبر ٢٠٠١ A/56/681-

الفصل السابع من الميثاق^(١). فضلا على ذلك أن القرارات جاءت خالية من أي إسناد لأية مادة من مواد ميثاق الأمم المتحدة، لأن مواد الميثاق لا تتطوي على أحكام تدعو إلى استخدام القوة المسلحة بالطريقة التي تم بها غزو، واحتلال دولة ذات سيادة وهي أفغانستان.

(٢) إن الغزو، والاحتلال جاءا مخالفين لنص الفصل السابع من الميثاق مخالفة صريحة حيث أن الميثاق اشترط اللجوء إلى الإجراءات العسكرية أن تكون القيادة الجماعية لمجلس الأمن (الأعضاء الخمسة الدائمين) وأن تكون القوة العسكرية مستديمة تحت رئاسة لجنة الأركان العامة وهذا الشرط لم يتحقق ولو لمرة واحدة منذ إنشاء الأمم المتحدة.^(٢)

(٣) وإذا كانت الإدارة الأمريكية، وقوات التحالف أعلنت أنها تستند إلى حق الدفاع الشرعي الجماعي المعترف به في المادة ٥١ من الميثاق فهو قول مردود عليه للاعتبارات الآتية:

أولاً: أن القرار نفسه يشير إلى أن المجلس نفسه يتصرف استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق وليس إلى حق الدفاع الشرعي الجماعي الوارد النص عليه في المادة ٥١. ثانياً: أن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م، لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لقيام حالة الدفاع الشرعي الجماعي المنصوص عليها في هذا الشأن لأنها ذات طابع استثنائي ومرتبطة بتوافر الشروط للأزمة لها .

فالدفاع الشرعي يقوم كرد فعل على عدوان مسلح وقع فعلاً، ونص الميثاق صريح في ذلك إذ يقول "إذا اعتدت قوة مسلحة" أن تقوم هذه الدولة بالدفاع عن نفسها وذلك بشروط أهمها أن تتعرض فعلاً لعدوان "قوة مسلحة" وهو ما يدحض السلوك الإسرائيلي والأمريكي فيما يدعيانه من الدفاع الوقائي أو الاستباقي "فالشرط هو العدوان فعلاً"، وليس مجرد توقعه أو تخيله، أو الادعاء كذبا باحتماله لتبرير "عدوان مخطط ومبني" كما فعلت دائماً إسرائيل بالدول العربية، وكما دعت كذبا وبهتاناً الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق^(٣).

(1) See-Weston, security council Resolution: 678 and prison golf Decision making: precarious legitimacy, 85 AM J,INT,IT,515 passim 1991

نقلا عن د. عبد الهادي الحضري، المنظمات الدولية والنظام العالمي الجديد، مكتبة كلية الحقوق جامعة المنوفية، ج ٢ سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ ص ٩٩.

(٢) راجع أحمد شرف "مسيرة النظام الدولي قبل وبعد أزمة الخليج" القاهرة ١٩٩٢ م ص ٢٢٠، ٢١٦ نقلا عن د/ عبد الهادي محمد الحضري (المنظمات الدولية والنظام العالمي الجديد) مرجع سالف الإشارة إليه ص ١٠٠.

(٣) انظر د/ عبد العزيز محمد سرحان "جريمة القرن الحادي والعشرين، الغزو الأمريكي الصهيوني الإسرائيلي للعراق، القاهرة ٢٠٠٤ دار النهضة العربية ص ٧.

قيود الدفاع الشرعي^(١)

(أ) شرط اللزوم: بحيث لا يمكن دفع العدوان بأي وسيلة أخرى لا تستخدم فيها القوة.
(ب) شرط التناسب: يجب أن يكون الدفاع متناسبا مع أفعال الاعتداء، فلا يجوز مثلا احتلال قوات دولة معينة لأراضي دولة أخرى لمجرد اعتداء حرس حدود هذه الدولة على حرس حدود الدولة الأخرى .

(ج) إخطار مجلس الأمن: أوجب ميثاق الأمم المتحدة على الدولة التي ترد العدوان بأن تخطر مجلس الأمن بما اتخذته من تدابير للدفاع، وأن تخضع لتعليماته بخصوص الاستمرار في استخدام القوة، وهذا يؤدي إلى القول بأن استخدام القوة للدفاع يكون مؤقتا حتى يقوم مجلس الأمن بممارسة اختصاصه.

٤) عجز الولايات المتحدة عن تقديم أي دليل على أن تنظيم القاعدة هو المدير الحقيقي، وله صلة مباشرة بأحداث الحادي عشر فقد ذكر د/فرانيسز بريل في كتابه **Criminality** للردع النووي عام ٢٠٠٢م ص ١٨:١٩ بأن السيد كولن باول وزير الخارجية الأمريكي وعد بتقديم الأدلة على علاقة أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة بأحداث الحادي عشر، ولكنه لم يقدم أي دليل، بل تحدث عن ذلك تونى بلير رئيس الوزراء البريطاني كأنه مواطن أمريكي، أو متحدث باسم الإدارة الأمريكية، وقدم أدلة تعتمد على التلميح، والادعاءات، والإشاعات^(٢).

٥) أعلنت الولايات المتحدة شن حملة ضد الإرهاب الدولي تستهدف من يؤون، أو يدعمون الإرهابيين قاصدين من ذلك حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان.

ولكن هل تسأل الدولة مباشرة عن أفعال الاعتداء الواقعة من أحد رعاياها، أو الأجانب المقيمين بها أمام الدول الأجنبية؟ القاعدة العامة في القانون الدولي هي مسئولية الدولة عن الأعمال الضارة الصادرة عن إحدى سلطاتها التشريعية، أو القضائية، أو التنفيذية، ويترتب على ذلك أن الأفعال غير المشروعة الصادرة عن الأشخاص الخاصة المقيمين في إقليم الدولة مواطنون، أو أجانب لا تنسب مباشرة إلى الدولة، ومن ثم لا تسأل كقاعدة عامة كما قد يترتب على هذه الأعمال من أضرار^(٣)، إضافة إلى ذلك أن الدولة في حالة اضطراب، وحرب أهلية مستمرة يصعب السيطرة على الأوضاع الداخلية بها.

(١) قظر د/ جطر عبد السلام مبادئ القانون الدولي العام، سابق الإشارة إليه ص ٨١٩.

(2) As international law professor Francis Boyle writes in his book, *The Criminality of Nuclear Deterrence Clarity* Press:2002, pp.18-19 [http://www.ratical.org/ratville/CAH/crime Century.html](http://www.ratical.org/ratville/CAH/crime%20Century.html)

(٣) قظر د/ عبد الهادي محمد الشكري، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني العلاقات الدولية، المسئولية الدولية، كلية الحقوق جامعة المنواية ص ١٩٩٩ وما بعدها .

المبحث الثاني

موقف القانون الدولي المعاصر

من العدوان الأنجلوأمريكي على أفغانستان

مما لا شك فيه أن أعمال العدوان الأنجلوأمريكي ضد دولة أفغانستان، والتي تطورت من غزو مسلح إلى استيلاء بالقوة المسلحة على كامل أراضيها، تشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الأمرة لاسيما قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وعلي ضوء ما تقدم نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

المطلب الثالث: حق دولة أفغانستان في الدفاع الشرعي عن نفسها في مواجهة العدوان الأنجلوأمريكي.

المطلب الأول

انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة

حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية

لا يمثل مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية مبدأ للقانون الدولي الحديث فحسب، بل يعتبر الدعامة الأساسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة كله، ولا أدل على ذلك من ارتباط كافة المناهج، والمبادئ الأخرى التي قدمها ميثاق الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بهذا المبدأ، بحكم أن المنظمة إنما تسعى أولاً، وأخيراً إلى استتباب السلم والأمن الدولي، وهو ما لم يمكن أن يتم إلا بحظر استخدام القوة، أو التهديد بها في العلاقات الدولية^(١).

وترتيباً على ما تقدم فإننا نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الأساس القانوني لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

(١) انظر د/ جعفر عبد السلام "مبادئ للقانون الدولي العام"، مرجع السابق ص ٨١٤.

الفرع الأول

الأساس القانوني لقاعدة

حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية^(١)

يستند المفهوم القانوني لتحريم استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة أولاً، وخاصة نص المادة الأولى الفقرة الأولى (١/١) والتي أوضحت بأن حفظ السلم والأمن الدولي يقتضي بصفة أساسية حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية^(٢). وتعتبر المادة (٤/٢)^(٣) من الميثاق هي السند القانوني الأساسي لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتقوم هذه المادة على توسيع دائرة التحريم بالقياس إلى ما كان قائماً في ميثاق

(١) ثار خلاف في الفقه والصل الدوليين حول تفسير معنى كلمة "قوة" الواردة في نص المادة ٤/٢ من حيث ما إذا كانت تنصرف لفظ إلى القوة المسلحة أم تمتد لتشمل الضغوط الاقتصادية والسياسية. هناك اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول وهو التفسير الواسع وأتصاه من فقه الدول القانونية، يرون أن كلمة "قوة"، تعني القوة المسلحة، وغير المسلحة. فهي تشمل أيضاً الضغوط السياسية والاقتصادية، والديبلوماسية. ويستند هذا الاتجاه إلى قياس على أحكام المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق اللتين تتحدثان عن التدابير العسكرية وغير العسكرية، التي يستخلص منها استخدام لتدابير الاقتصادية وهي إحدى صور استخدام القوة، كما يستند أيضاً إلى الوثائق الدولية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تشجب التدخل، وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية، من بين هذه الوثائق، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بمنازل الصداقة والتعاون بين الدول الصاعدة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م الذي ينص على واجب الدول في علاقاتها الدولية أن تمتنع عن ممارسة الضغوط العسكرية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو غير ذلك من أشكال الضغوط الموجهة ضد الاستقلال السياسي، أو السيادة الإقليمية لأية دولة، وكذلك البند ٢٣ من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٧٤م. لمزيد من التفصيل انظر د/حسن الجبلي، مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية، ط ١، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٤٠.

د/ إبراهيم محمد العناني، المنظمات الدولية، القاهرة مكتبة حقوق عين شمس ١٩٩٠ ص ١٠٧.

وانظر H. Kelsen; the law of the United Nations, London, 1951, P.13.

الاتجاه الثاني وهو التفسير الضيق وأتصاه من فقه الدول الغربية ويعني أن معنى كلمة القوة في نص المادة ٤/٢ هو القوة المسلحة فقط، ويحتج هذا الاتجاه بنصوص الميثاق وأعماله التحضيرية، فمباشرة الميثاق تنص على أن "لا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة بالإضافة إلى أنه لا يمكن مقارنته نص المادة ٤/٢ التي تتحدث عن التزامات الدول في شأن الاستعمال الدولي للقوة، ونص المادتين ٤١، ٤٢ الذي تنطوي سلطات الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. علاوة على أن نص المادة ٤٤ في شأن حقوق الدول الأعضاء التي تدعى لتكليم الوحدات المسلحة تحت تصرف مجلس الأمن. فقد ربط نص المادة المذكورة بين تعبير "القوة"، و"السلطة المسلحة"، على نحو يجعل المقصود بتعبير القوة دون أنفي شك هو (القوة المسلحة) كما يشير هؤلاء الفقهاء إلى رفض مؤتمر سان فرانسيسكو للاقتراح البرازيلي الذي طلب إخراج الضغط الاقتصادي ضمن ما يحظره نص المادة ٤/٢ على الدول الأعضاء. لمزيد من التفصيل راجع.

Verdross: Idées directives de l'o.N.U.Rec. Des cour de com 83, 1958, p.51.

د/ مفيد شهاب والمنظمات الدولية، ط السابعة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦ ص ٢١٠، د/ عبد العزيز سرخان من الأصول العامة للمنظمات الدولية الطبعة الأولى، ٦٧، ٦٨ دار النهضة العربية ص ١٠٦، د/ محمد طلعت القيسي الوسيط في قانون السلم منشأة المعارف

بازن، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ١٦٩.

(٢) جاء نص المادة الأولى الفقرة كالتالي من مقاصد الأمم المتحدة هي: حفظ السلم والأمن الدولي وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأزمات التي تهدد السلم والازدواج، وتتمتع أعمال الدول وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتدرج بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي محل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتوسيتها.

(٣) جاء نص المادة الأولى الفقرة الرابعة كالتالي: يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، لمزيد من التفصيل حول الأساس القانوني لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية انظر:

Bishop w. "international law cases and materials" .London, 1953, p.567- 608 =

باريس (بريان - كيلوج)^(١) في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨م، وذلك أن التحريم في هذا الميثاق الأخير كان يخص الحرب فقط في حين يمتد إلى مطلق استخدام القوة، أو التهديد بها بصرف النظر عن قيام حالة الحرب القانونية طبقاً لنص المادة ٤/٢.

الوثائق الدولية الصادرة في شأن تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية:

وإلى جانب النص على هذه القاعدة في الميثاق نص عليها في القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية، وأجهزتها المختلفة وخاصة مجلس الأمن الدولي في قراره ٢٤٢ سنة ١٩٦٧م، والذي جاء فيه وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧م، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م. والذي أكد على التزام الدول بالامتناع عن الدعاية لحروب الاعتداء، أو التهديد باستخدام القوة، أو استعمالها لانتهاك الحدود الدولية لأية دولة باعتبارها كوسيلة لحل المنازعات الإقليمية ومشكلات الحدود بين الدول وأكد على أن انتهاك مبدأ حظر استخدام القوة الذي تضمنته المادة ٤/٢ من الميثاق يعد انتهاكاً للقانون الدولي ولأحكام الميثاق.^(٢)

والقرار رقم ٢٣٣٤ الصادر ١٦ ديسمبر ١٩٧٠م، والمعروف بإعلان "تعزيز الأمن الدولي" والذي نص على دعوة جميع الدول إلى مراعاة أهداف، ومبادئ الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية، بما في ذلك المبدأ الخاص بالامتناع عن اللجوء للقوة، أو التهديد بها، وكذلك تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية^(٣)، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٣١٤ (٢٩) الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، الخاص بتعريف العدوان، والذي عرفت فيه العدوان بأنه "استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو على أي وجه آخر لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة"، وقد أوردت المادة الثالثة صور العمل العدواني على سبيل المثال لا الحصر هي :

١. الغزو، أو الهجوم بواسطة القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى أو أي احتلال عسكري ولو كان مؤقتاً ينشأ عن هذا الغزو أو الهجوم .

—Reisman w. "acriteria for the law, criteria for the lawful use of force in international law", vol15, No.2, spring 1985.p.279

(١) أبرم هذا الميثاق بناء على مبادرة من وزير الخارجية الفرنسي (بريان) في يونيو عام ١٩٢٨ عندما توجه بنده إلى الشعب الأمريكي وأعطيه بخطب إلى وزير الخارجية الأمريكي، يعرض فيه إبرام معاهدة بينهما تمنع الاتجاه إلى الحرب في التطلق الدولي، وقد عرضت هذه الاتفاقية على مختلف الدول التي وافقت عليها، وصارت نافذة للمفعول ابتداء من شهر يوليو عام ١٩٢٩م.

لمزيد من التفصيل انظر د/ محيي الدين الضماوي حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي رسالة دكتوراه جامعة عين شمس سنة ١٩٧٢ ص٤٩.

(٢) راجع بالتفصيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ .

(٣) انظر، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠. د. رجب محمد متولي، مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر، دراسة تطبيقية للحوان العراقي للكويت، ٢٠٠١، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٢٧١ .

٢. القصف بالقنابل بواسطة القوات المسلحة لإحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى، أو استخدام أية أسلحة بواسطة إحدى الدول ضد إقليم دولة أخرى.
٣. حصار موانئ شواطئ إحدى الدول بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى.
٤. موافقة إحدى الدول على استخدام إقليمها الذي وضعته تحت تصرف دولة أخرى في ارتكاب العمل العدواني بواسطة الأخيرة ضد دولة ثالثة^(١)، كما أكد هذا القرار على أنه لا يجوز الارتكان إلى أي مبرر أيا كانت طبيعته سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو غيرها لتبرير العدوان، وأن الحرب العدوانية تعتبر جريمة دولية تترتب عليها المسؤولية الدولية.

الفرع الثاني

انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي

لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية

لا شك أن غزو القوات الأنجلوأمريكي لأفغانستان، وعدوانها عليها يخالف أحكام النظام العام الدولي وكذلك يعد خروجاً صارخاً على قواعد القانون الدولي، وخاصة قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وهي تعتبر من أهم قواعد القانون الدولي المعاصر إذ نص عليها الميثاق في المادة ٤/٢ منه.

ويمكن القول أن قاعدة حظر استخدام القوة تعني امتناع جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بأسره سواء أكانوا أعضاء في منظمة دولية أم لا؟ عن التهديد باستخدام القوة المسلحة وغيرها من أوجه الضغط، أو الإكراه التي ترقى إلى مرتبة القوة أو الاستخدام الفعلي للقوة ضد سيادة الدولة أو سلامة أراضيها.^(٢)

ويتضح من هذا التعريف أن الحظر عام، وشامل لجميع الدول المكونة للمجتمع الدولي ف نطاق المبدأ جعل هذا المبدأ يسرى على جميع الدول، ويسرى كذلك على جميع صور استخدام القوة حتى تلك التي لا تعتبر قوة مادية، أو مسلحة طالما أن لها تأثيراً أو تمس سيادة الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وسواء وجهت هذه القوة ضد دولة كاملة السيادة أو حتى ضد جماعة صغيرة لا ترقى إلى مرتبة الدولة، فإن الحظر هنا عام وشامل ومن ثم فإن استخدام القوة، ولو ضد جماعة صغيرة يدخل الاستخدام ضمن نطاق المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤/٢ من الميثاق،

(١) انظر د/ سعيد ميثم الجويلي، استخدام القوة في القانون الدولي العام في زمن السلم، المراجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها.

(٢) انظر د/ يحيى الخديجي علي، مبدأ تحريم الحروب في المجلات الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٧٦ ص ٣٥١ وما بعدها.

ومن ثم تتعد عنه المسؤولية الدولية الأمر الذي يرفع هذه القاعدة إلى مصاف القواعد القانونية الدولية الأمرة^(١).

تلك القواعد المتعلقة بالنظام العام، والتي لا يجوز مخالفتها ولو باتفاق لاحق، فإن حدث ووقعت المخالفة، أو الإخلال بطل التصرف المبني عليه، وبطل كل ما سببته عليه من آثار مخالفة هذا التصرف لقاعدة قانونية دولية أمرة من قواعد القانون الدولي المعاصر. وكل ما تقدم ذكره يؤكد أن ما قامت به الإدارة الأمريكية وحلفاؤها تجاه دولة أفغانستان من أعمال عدوانية مركبة تشكل جريمة دولية، وانتهاكاً صارخاً لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية التي تعد إحدى قواعد القانون الدولي العام الأمرة، والتي لا يجوز مخالفتها ولو بالاتفاق المسبق على ذلك تحت أي وضع من الأوضاع.

وكذلك خالفت الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان كل القواعد التي تحكم سلوك المحاربين، والتي ينص عليها ميثاق سان بترسبورج عام ١٨٦٨م، واتفاقيات لاهاي التي أبرمت عامي ١٨٩٩، ١٩٠٧م وكذلك خالفت الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان القواعد القانونية التي تحكم سلوك المحاربين في القتال، تلك القواعد التي بدأ يتبلور الاهتمام بها في منتصف القرن التاسع عشر، ونتج عنه إبرام بعض الوثائق والاتفاقات المهمة مثل ميثاق سان بترسبورج ١٨٦٨م، واتفاقيات لاهاي ١٨٩٩-١٩٠٧م.

وتمثل اتفاقيات لاهاي أهمية بالغة في مجال تقييد ما يمكن أن يقوم به المقاتل في الميدان إلى الحد الذي جعل الفقه يستقر على إطلاقه مصطلح "قانون لاهاي" للدلالة على أهمية هذه القواعد، وكذلك لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩م، ولحقيقتها اللذين أضيفا إليها عام ١٩٧٧م أهميتهما البالغة في بلورة هذه القواعد، وتطويرها على ضوء المتغيرات الدولية القائمة، ويمكن أن نرجع الضوابط العامة لسلوك المقاتلين في الحرب إلى مجموعة من المبادئ أهمها^(٢):

المبدأ الأول: احترام الإنسانية:

ويقتضي هذا المبدأ الذي يحكم سلوك المحاربين في القتال، إلى اتباع العديد من الأحكام في معاملة المقاتلين لبعضهم البعض أهمها:

١. بالنسبة للأسلحة المستخدمة في القتال

من المبادئ المستقر عليها في هذا المجال أن حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وطرق الحرب ليست مطلقة، وإنما يجب على الخصوم اجتتاب أسلحة من شأنها زيادة آلام المصابين دون

(١) See-Whitman m.merjorie.jus cogens in international law, with a projected list, G.A.J.L'comi, vol. (7:579)1977.issue.

- تقرر، د/ممدوح شوقي مصطفى، الأمن القومي والأمن الجماعي، المرجع السابق، ص ٤٥٧.

(٢) تقرر، د/ جعفر عبد السلام "مبادئ القانون الدولي العام"، مرجع سابق، ص ٨٥٧ وما بعدها.

ضرورة، أو إحداث خسائر لا مبرر لها، وقد نص تصريح سان بترسبورج على تحريم استعمال قذائف يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام وتحتوي على مواد ملتهبة أو حارقة، وكذلك يحرم استخدام طلقات متفجرة من شأنها الانتشار داخل الجسم وإحداث تهتك في خلاياه مثل رصاص دمدم^(١).

٢. أسلوب استخدام السلاح

قد لا يكون السلاح في ذاته محرماً، ولكنه يستخدم بطريقة تخالف مبادئ ونظم الحرب، وهذا يتطلب من المقاتل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين. من المفروض على المقاتل ألا يوجه سلاحه إلى غير المقاتلين لأنهم لا يملكون سلاحاً يدافعون به عن أنفسهم، وخاصة أن المدنيين أساساً هم من النساء، والأطفال، وكبار السن، ونجد تأكيداً لهذا التمييز، وحرصاً شديداً عليه في "لحقي" اتفاقيات جنيف (١٩٧٧م) فقد وضعت الالتزامات لتحقيق هذا الغرض على المقاتلين.

١. حظر الهجوم على المدنيين، أو توجيه أعمال العنف الرامية إلى بث الذعر بينهم.
٢. حظر الهجمات العشوائية التي من شأنها أن تصيب الأهداف العسكرية، والمدنية دون تمييز^(٢).

المبدأ الثاني: مبدأ الضرورة

من المبادئ العامة التي يقوم عليها قانون الحرب أن أعمال العنف تباح فقط بالقدر اللازم لتحطيم قوى العدو المسلحة، وقدرته على القتال والمقاومة، فالهدف الرئيسي من الحرب هو إملاء إرادة محارب على محارب آخر بتحقيق الانتصار عليه، وببإحاطة استخدام القوة في هذه الحدود فقط، لذا يحظر كل الأعمال التي تتجاوز هذا الغرض.

وبالتالي يجب على الطرف المحارب ألا يلحق بالخصم أضراراً تتجاوز هذا الهدف وبالتالي بطلت قاعدة الحرب القديمة التي كانت تقرر "أنزل بعدوك أقصى ما تستطيعه من الأذى"، وحل محلها القانون الجديد "لا تنزل بعدوك من الأذى أكثر مما يقتضيه غرض الحرب".

وينطبق ذلك أيضاً على مبدأ قانون لاهاي المنبثق من المبدأ السابق، وهو أن حرية المتحاربين في اختيار وسائل الأضرار بالعدو ليست حرية مطلقة^(٣).

(١) كان إعلان سان بترسبورج عام ١٨٦٨ يحظر استخدام القذائف المتفجرة في وقت الحرب التي يقل وزنها عن ٤٠٠ جم، وحتى مثل القوانين القوية لتحرير بلجيكا من الاحتلال الألماني، ورومانيا من الاحتلال التركي، وفرنسا من الاحتلال الألماني، وقطر أيضاً اتفاقية لعام ١٩٠٧ في شأن حظر استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر، أو عشوائية الأثر. نظر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في شأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التمييز باستخدامها، تقرير المحكمة عام ١٩٩٦، الفقرة ٧٩٥.

(٢) انظر د/ جعفر عبد السلام، من أحكام الحرب والعدو، رابطة الجامعات الإسلامية طبعة الأولى ٢٠٠١، ص ١٣٩، ١٤٩.

(٣) انظر أد/عبد شهاب، دراسات في القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق ص ٩٤، لمزيد من التفصيل راجع:

Haggenmacher-Le droit de la guerre et de la paix de grotius- archives de philosophie du droit-tome32-sirey-paris-1987.p.47et ss.

المبدأ الثالث: احترام حسن النية في الأعمال الحربية

وهو يقتضي ألا يستخدم المحارب أساليب الغدر للإيقاع بخصمه^(١)، وإن كان ذلك لا يمنع اللجوء إلى الحيل المشروعة، لأن الحرب خدعة، ولعل المعيار المميز بينهما هو ألا تتطوى الوسيلة المستخدمة على استئثار ثقة الخصم في وسيلة تدفعه إلى الاعتقاد بأن له الحق أو عليه الالتزام بمنح الحماية القانونية وفقاً لقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة، ثم تعدد خيانة هذه الثقة من أمثلة ذلك التظاهر بنية التفاوض تحت علم الهدنة أو الاستسلام، أو التظاهر بعجز نتيجة جرح، أو مرض، وغيرها من تلك الأساليب التي تتطوي على الغدر.

وتطبيقاً لذلك أن الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان لم تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، بل شمل القصف الجوي كل بقعة في أفغانستان، لا يفرق بين النساء والأطفال والشيوخ، وبين المقاتلين بما يمثل عودة بالقانون الدولي إلى القرن الثامن عشر أو العصور الوسطى^(٢)، فضلاً عن خروجها على مبدأ الضرورة باستخدامها القنابل زنة خمسة عشر ألف رطل والطائرات العملاقة بي ٥٢ التي تدمر مسافة ١٥ كيلومتر، فكم من منازل، ومستشفيات، وأبنية مدنية دمرتها تلك المدمرات دونما ذنب أو جريمة.^(٣)

ومن ثم فإن جميع الأعمال العدوانية التي أتها الولايات المتحدة، وحلفاؤها ضد أفغانستان، والتي تطورت من غزو مسلح إلى الاستيلاء على كامل أراضيها، واحتلالها بالقوة تعتبر جريمة دولية ضد السلام، وتتعد بناء عليها المسؤولية الدولية لمتخذي قرار استخدام القوة ومنفذيه، ويحق للمتضرر من هذه الأعمال وهي أفغانستان اللجوء إلى القضاء الدولي للمطالبة بالتعويض عما أصابها من أضرار نتيجة العدوان والاحتلال.

(١) يطلق عليه البعض مبدأ الفروسية والشرف العسكري على أساس أنه يستهدف جعل الحرب معروفة شريفة لا غر فيها ويمنع استخدام أساليب القتال التي تنسب بالخسة وضط الخلق راجع د/ يحيى الشيمي، السلاح وأساليب القتال في القانون الدولي، الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني، القاهرة ١٩٨٢م ص ١٠٨ لمزيد من التفصيل راجع د/ محمد طلعت القيسي، نظرة عامة في القانون الدولي الإنساني الإسلامي، الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني في القاهرة، ١٩٨٢ ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر ويليام بلوم والدولة الدائرة ترجمة للمجلس القومي للثقافة العدد ٢٥٧ سنة ٢٠٠٢ ص ١٣ انظر د/ جعفر عبد السلام "مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق ص ٨٥٣.

(٣) انظر د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ط ١ سنة ٢٠٠٧.

المطلب الثاني

انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة

مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة

لقد مرت قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة بتطورات شتى حتى رسخت في ذهن المجتمع الدولي، وأصبحت من المسلمات، بل ومن بين القواعد القانونية التي تقوم عليها العلاقات الدولية، ولا نغالي إن قلنا أنها حجر الزاوية في البنيان القانوني للمجتمع الدولي، والتي بدونها ينهار المجتمع الدولي من أساسه^(١).

وقد نصت المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة على "يمنع على أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأي من الدول الأعضاء، أو على أي وجه يخالف أحكام الميثاق" وعلى ذلك بعد النص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية^(٢)، واستقرارها في العمل والعرف الدوليين وأحكام القضاء الدولي أصبحت هذه القاعدة الركن الأساسي في بناء القانون الدولي^(٣)، وترتيباً على ما تقدم فإنه يتم تناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

الفرع الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

(١) انظر د/سليمان عبد المجيد للنظرية العامة للقواعد الأمرة في النظام القانوني الدولي رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٧٩ ص ٣١١.

(٢) ومن هذه المعاهدات اتفاقية لندن الموقعة في ٩ أغسطس ١٩٤٥م، بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا، ومعاهدة باريس للتصفية والتمويل، واتفاقية المساعدة المتبادلة الموقعة في ١٤ مايو ١٩٥٥م، وغيرها من المواثيق الدولية التي نصت على هذه القاعدة ومنها ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في ٢٢ مارس ١٩٤٥م الذي حرم على الدول استخدام القوة لحل منازعاتها وأوجبت على الدول الأعضاء احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الموقع في ٢٥ مايو ١٩٦٣م، والذي تضمن النص على التزام الدول الأطراف باحترام السلامة الإقليمية والمحافظة على استقلالها السياسي والحل على دعه، والذي جاء في مادة ثلاثة بخصوص النص على أهداف المنظمة ولقني منها، احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحفظها الثابت في استقلال كيانها.

(٣) وهذا ما أكدته المحكمتان العسكرية الدولية، والأمريكية في نورمبرج حيث اعتبرتا أن ما قلنت به ألمانيا من ضم عدد من الأقاليم والدول التي جرى احتلالها، ومنها ضم الأجزاء الشرقية لبولندا، وأجزاء من لوكسمبرج والنمسا والولايات حيث اعتبرتا من الممكن أن عمليات ضم تعتبر غير قائمة طلقاً أن هناك جيوشاً تقاوم في ميدان إعادة الحقوق لأصحابها الأصليين، واعتبرت كل الأقاليم التي احتلتها ألمانيا فعلاً واقعة تحت السيطرة الألمانية. ولكن تربطها بألمانيا أوضاع الاحتلال الحربي. لمزيد من التفاصيل حول دور القضاء الدولي في تأكيد مبدأ تحريم الاستيلاء على الأراضي بالقوة، انظر سير شوك النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، سلسلة كتب المطبوعة صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

الفرع الأول

الأساس القانوني لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة

مضمون مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة

معناه أن إقليم الدولة، وأراضيها لا يمكن أن يكونا محلاً للملك عن طريق الاستيلاء، أو وضع اليد، أو الفتح بالقوة، أو عن طريق التهديد باستخدامها^(١)، ولقد جاء هذا المبدأ بعد أمد طويل من الزمن كانت الحرب فيه مشروعة، وكانت ملكية الإقليم بالتبعية محلاً للاستيلاء، والضم بالقوة، لكن لما عانى المجتمع الدولي من ويلات الحروب ودمارها فكر تدريجياً في القضاء على الحرب. وكانت أولى الجهود التي بذلت في هذا الصدد مؤتمر لاهاي للسلام ١٨٩٩-١٩٠٧م.^(٢) بناء على دعوة القيصر الروسي "نيكولا الثاني"، فقد نتج عن هذا المؤتمر عدة اتفاقات شارعة تناولت مسائلتين:

الأولى: هي تنظيم وسائل حسم المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، وهي التوفيق، والتحكيم، وأنشأت اللجنة الدولية للتحقيق، والمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي.

الثانية: هي تقنين قوانين وأعراف الحرب البرية، وأعراف وقوانين الحرب البحرية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهر أكثر من تسعين دولة إفريقية، وأسيوية على المسرح الدولي، وممارستها لدور مهم في العلاقات الدولية. وبرغم أن هذه الدول تختلف فيما بينها من حيث الأفكار، والأيدولوجيات، والأجناس، واللغات إلا أنه يجمع بينها أنها كانت مستعمرات سابقة، وأنها من ناحية أخرى تعيش جميعاً في مستويات معيشية منخفضة.

ونستطيع أن نوجز مطالب الدول النامية من زاويتين رئيسيتين:

الأولى: هي زاوية التخلص من الإطار القانوني للعلاقات الدولية، التي ورثت عن العصر الاستعماري، والتي تسوغ سيطرة الدول القوية على الضعيفة، وتمكنها من هذه السيطرة.

الثانية: هي زاوية المطالبة بتأسيس قواعد ايجابية للقانون الدولي تعمل على تدعيم التعاون الدولي، وتقريب الدول من بعضها البعض، وتؤكد مساعدة القوي للضعيف، والغني للفقير^(٣).

وتوالت الجهود لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وما يترتب عليها من الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. حتى جاء ميثاق الأمم المتحدة ونص على هذا المبدأ، ولكن بصورة

(١) انظر: د/إبراهيم محمد الخطي، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٢٧١-٢٧٥ وأيضاً د/ ويسا صالح، القانون المسلح في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م ص ١٨٨-١٩٦.

(٢) انظر: د/ عز الدين لؤي، المركز القانوني للاحتلال العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٥، سنة ١٩٩٩م ص ٥٣-٥٥، وأيضاً د/ ويسا صالح، القانون المسلح في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٧.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر د/ جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق ص ٦٩.

ضمنية في المادة ٤/٢ من الميثاق بالنص على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية إذ جاء نص هذه المادة كما يلي "يُمتنع على أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأي من الدول الأعضاء أو على أي وجه يخالف أحكام الميثاق".

فتحريم استخدام القوة ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء يعني عدم مشروعية، أو تحريم المكاسب الإقليمية، أو التغيرات الإقليمية التي تتم عن طريق القوة، أو عن طريق التهديد باستخدامها لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة، كما إن المادة ١٠٣ من الميثاق أضفت على هذه القاعدة الصفة الأمرة، وذلك لكونها قاعدة مستمدة من نصوص الميثاق وقواعده، ومن ثم تسمو على ما عداها من قواعد.

بمعنى أن هذه القاعدة ردت تبايرت في صورة التزام دولي بالامتناع عن الاستيلاء على أراضي الغير وضمتها بالقوة إذا ما تعارض مع أي التزام آخر وجب تقديمه على قاعدة الالتزام الآخر، وهذا واضح ومستفاد من نص المادة ١٠٣ التي نصت على أنه "إذا تعارضت الالتزامات التي ترتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق".

ويترتب على هذه المادة أنه يجب اتباع التفسير الموسع لنصوص الميثاق، وذلك حتى يمكن تفسيره بما يتفق والأغراض التي وضع من أجلها، والتي من أهمها حفظ السلم والأمن الدوليين واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول.^(١)

الأساس القانوني للمبدأ

هذا المبدأ نص عليه في الاتفاقيات الدولية، والعمل الدولي، والتي كان منها إعلان ستيمون الذي صدر بمناسبة الحرب الصينية اليابانية، والذي أكد على تحريم، أو عدم مشروعية التغيرات الإقليمية التي تتم بالقوة إذ جاء فيه "إن الولايات المتحدة لا تعترف بأية أوضاع، أو اتفاقيات يستم التوصل إليها خلافاً لأحكام ميثاق باريس"^(٢) وميثاق بوجوتا الصادر في ٣٠/٤/١٩٤٨م، والذي أكد على عدم مشروعية اكتساب الأقاليم بالقوة إذ جاء به "لا يجوز انتهاك إقليم الدولة ولا أن يتعرض الإقليم مؤقتاً لأي احتلال أو أية إجراءات قوة تستخدم من قبل دولة أخرى مباشرة، أو غير مباشرة وعلى أية أسس مهما كانت، ولا يعترف بأي اكتساب إقليمي، أو أية امتيازات خاصة يتم الحصول عليها بطريق القوة، وغيرها من وسائل القهر".

(١) انظر: جعفر عبد السلام "التفسير الوظيفي للمعاهدات"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ١٦، سنة ١٩٧٠م، ص ١٦٦ وما بعدها.

(٢) قد قررت الجمعية العامة في اجتماعها الذي عقد في بودابست في أغسطس عام ١٩٤٤م، أن الدول الموقعة على الميثاق لا يجوز لها الاعتراف بأي اكتساب للإقليم يتم بالقوة خرقاً للميثاق. المشار إليهم بكتاب الدكتور رجب محمد متولي "مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر. مع دراسة تطبيقية للحوان العراقي للكويت، مرجع سابق ص ٢٧١.

إن مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة يستند أساساً على قاعدة أن الخطأ لا يولد حقاً، وأن ما بني على باطل، فهو باطل وهي من القواعد الشائعة، والمعروفة في العمل الدولي "Exinjurianon oritur".

- العرف الدولي استقر على أن القاعدة المنصوص عليها ضمناً في المادة ٤/٢ وهي قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة هي تقنين لعرف قديم مستقر عليه في العمل، وعليه فإن أي اتفاق يخالف قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة يعتبر باطلاً، ويبطل ما يترتب عليه من آثار.

- تواتر الممارسات الدولية على قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة مما يجعلها من أهم القواعد القانونية الدولية الأمرة، ولقد تأكدت هذه الصفة الأمرة لقاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، من خلال قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن، فلقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي أكد فيها حظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والتي كان من أشهرها قراره الصادر في ٢٢ نوفمبر تحت رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧م بمناسبة العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية، والذي أكد فيه "عدم مشروعية الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب" إذ جاء في ديباجته إن مجلس الأمن، وإذ يكرر تأييده بأن الاستيلاء على أراضي الغير بواسطة الغزو العسكري غير مقبول.^(١)

أما عن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة فكان أشهرها، قرارها الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م برقم ٢٦٢٥ والخاص بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالصدقة، والعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والذي جاء فيه:-

١-امتناع الدول عن اتخاذ إجراءات قسرية لحرمان الشعوب من الحقوق المتساوية بحق تقرير المصير والاستقلال.

٢-ألا تكون أراضي الدولة موضعاً لاحتلال عسكري ناجم عن استخدام القوة خلافاً لنصوص الميثاق.

٣-ألا تكون أراضي الدولة موضعاً للاستيلاء من قبل دولة أخرى ناجماً عن استعمال القوة أو التهديد بها، أو عدم الاعتراف بمثل هذا الاستيلاء^(٢)، وكذلك قرارها ٣٣١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، والخاص بتعريف العدوان، والذي اعتبر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة إحدى صور العدوان الواجب ردعه.

(١) انظر د/ رجب محمد متولي "مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة في ضوء القانون الدولي المعاصر" مرجع سابق ص ٢٨٢.

(2) G.A.res, 2625, 24, October, 1970.

طبيعة مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة:

يمكن القول: إن مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة بعد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ومشروعات تعريف العدوان، ومن قبل أحكام المحاكم الدولية تم تأكيده بقرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن، وقد أصبح قاعدة قانونية دولية أمرة، ولا يجوز مخالفتها بالإرادة المنفردة، أو الاتفاق على مخالفتها مع الغير، وإلا وقع التصرف بالمخالفة لهذه القاعدة باطلاً وغير مشروع ولا يمكن تصحيحه حتى ولو بالاتفاق اللاحق.^(١)

الفرع الثاني

انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي

لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة

لقد ارتكبت الولايات المتحدة عدة أعمال عدوانية ضد دولة أفغانستان، بدءاً من الغزو المسلح لأراضي دولة أفغانستان، في تمام الساعة ٩،٤٠ مساء الأحد ٧ أكتوبر ٢٠٠١م، بتوقيت أفغانستان. حيث فوجئ الشعب الأفغاني بصواريخ كروز تسقط على كل شبر من أراضي دولة أفغانستان، وأن السنة لهب الحرائق وهي تضطرم في كل شئ بسبب الطريقة الوحشية التي غزا بها القوات الأمريكية لأفغانستان.

وقامت القوات الأمريكية المعتدية بتدمير البنية الأساسية، والتحتية تدميرًا كاملاً فضلاً عن استخدام القوة المسلحة ضد المواطنين العزل، والقضاء على أمل الأفغانيين من التطلع ليوم الخلاص من الاحتلال الأجنبي، وقيامه بالاستيلاء على كامل أراضي أفغانستان متبعاً سياسة القوة والتوسع العسكري بغرض تحقيق بعض الأهداف السياسية والاقتصادية.

أهم الأهداف السياسية والعسكرية:

١. ترجع أسباب الاهتمام بهذه المنطقة لموقعها المهم الرابط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، حيث توصف بأنها همزة وصل بين الشرق والغرب، وهي تتمتع بموقع له أهميته على صعيد الجغرافيا السياسية، وخاصة أفغانستان التي تعتبر بحق قلب منطقة وسط آسيا.^(٢)

(١) انظر د/تيسير شوكت النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، مرجع سابق ص ٢٠٠.

(٢) انظر/ عبير ياسين الوجود العسكري، والميليشية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، مجلة لميليشية الدولية، لعدد ١٥٢، سنة ٢٠٠٢ ص ٢٢٩.

٢. أفغانستان تتوسط كل القوى العسكرية النووية الفعلية، والمحتملة في آسيا، وهي الصين، وروسيا، وباكستان، والهند، وإيران، كما تعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة حصار الصين، القوة العظمى المحتملة المناوئة للولايات المتحدة.^(١)

٣. أن التواجد الأمريكي في أفغانستان يعضد استراتيجية الولايات المتحدة، وحلف الناتو في السيطرة على المناطق الملتهبة في العالم، مما يساعد القوات العسكرية المتمركزة في منطقة الخليج العربي.^(٢)

أهم الأهداف الاقتصادية

إن النفط يمثل أهمية في الاستراتيجية الغربية عامة، والولايات المتحدة خاصة، لأن النفط يمثل عصب الحياة الصناعية، فمعظم الدول الصناعية الكبرى تقع في الكتلة الغربية، كما أنه لا بد من النفط للصناعة فقد كان النفط مرتكزاً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى التمرکز حول منابعه واحتياطياته المهمة في العالم بالخليج العربي، والقرن الأفريقي، لذلك فإن نفط وغاز منطقة بحر قزوين يمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها أن تغير معالم المنطقة بما توفره من ثروات لدول المنطقة.

وحتى تحقق الولايات المتحدة هذه الأهداف فكان عليها أن تتناسى قواعد القانون الدولي التي حرمت الحرب، وحظرت استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، مخالفة بذلك موقف المجتمع الدولي الرافض لسياسة السيطرة بالقوة على إقليم الغير، ذلك الموقف الذي يضرب بجذوره في القدم منذ عام ١٨٩٩، ١٩٠٧م، حيث مؤتمر في لاهاي للسلام والذي تبلور فيما بعد في صورة مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والذي نص عليه عهد عصبة الأمم ١٩١٩م.

وكذلك ميثاق باريس ١٩٢٨م، الذي حرم الحرب كلية، واعتبر الحرب العدوانية جريمة دولية، ثم ميثاق الأمم المتحدة الذي نص عليه في المادة ٤/٢ التي حظرت استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأي من الدول الأعضاء، ولقد تأكد مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو عدم مشروعية التوسع الإقليمي بعد النص عليه في المواثيق والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن مجلس الأمن، أو الجمعية العامة وأحكام القضاء الدولي.

(١) قطر لواء د/أحمد عبد الحليم "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، سنة ٢٠٠٢ ص ٢٠٥.

(٢) قطر د/سيد مصطفى، أحمد أبو الخير "تحالفات العولمة العسكرية والفتون الدولي، مرجع سابق ص ١٠٦.

يرى الباحث أنه لا شك أن أمريكا باستيلائها وعدوانها على أراضي أفغانستان، واحتلالها بالقوة يعد خرقاً لقاعدة قانونية دولية أمره من قواعد القانون الدولي العام المعاصر، وبالتالي يعتبر الغزو الأمريكي لأفغانستان، واحتلالها بالقوة باطلاً، وغير مشروع ومن ثم يبطل كل ما ترتب عليه من آثار عملاً بالقاعدة الشهيرة أن ما بني على باطل فهو باطل.

ويضاف إلى ما تقدم انتهاك الولايات المتحدة بغزوها لأفغانستان مبدأ السيادة بين الدول، ومبدأ السيادة بين الدول هو مبدأ قديم، قدم فكرة الدولة ذاتها، وقد ظهر هذا المبدأ لتأكيد وجود الدول الأوروبية الحديثة وذاتيتها^(١)، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا المبدأ، فإنه لا زال من المبادئ العامة في القانون الدولي المعاصر، ومن المبادئ الرئيسية التي يقوم عليه النظام الدولي الراهن.

مما جعل ميثاق الأمم المتحدة ينص في المادة الثانية منه التي حددت المبادئ العامة التي تلتزم بها المنظمة العالمية والدول الأعضاء فيها، في سعيهم من أجل تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، حيث جاء بالفقرة الأولى من هذه المادة ١/٢ "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها".

وقد أشارت إلى ذلك المحكمة الدائمة للعدل الدولي في أحد أحكامها، حيث قررت أن على الدولة ألا تتجاوز الحدود التي رسمها القانون لصلاحياتها، وأن تصرفاتها ضمن تلك الحدود تدخل في سيادتها، وهو ما يعني أن السيادة فكرة قانونية محدودة ونابعة من القانون الدولي وخاضعة له، وهو ما شجع على القول بأن مبدأ السيادة قد زال عنه طابعه العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي المعاصر، قد أصبحت دولة قانون تلتزم بأحكام دولية يحددها القانون الدولي^(٢).

بالإضافة لذلك أن فعل الولايات المتحدة العدوانية ذات طبيعة مركبة من غزو مسلح واستيلاء على الأراضي بالقوة يشكل جريمة دولية تتعقد عنها المسؤولية الدولية للولايات المتحدة بشقيها الجنائي والمدني للولايات المتحدة ولتمتدّى قرارات الغزو ومنفذيه. ومن ثم ينشأ لأفغانستان حق مطالبة الولايات المتحدة بالتعويض عما أصابها من أضرار بسبب أعمالها العدوانية التي أتتها.

(١) انظر د/محمود خليل العولمة والسيادة، إعادة صياغة وظائف دولة كدراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣٦، السنة الرابعة فبراير ٢٠٠٤، ص ١٨-١٩.

(٢) انظر د/السيد مصطفى أحمد أبو الخير، تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي.... مرجع سابق ص ١٦٤.

المطلب الثالث

حق أفغانستان في الدفاع الشرعي

عن نفسها في مواجهة العدوان الأنجلوأمريكي

يعد حق الدفاع عن النفس^(١)، من الحقوق الطبيعية التي لا تقبل التنازل عنها، سواء من جانب الفرد أو الجماعة، وهو نتيجة حتمية للحق في البقاء والمحافظة على النفس، لذلك كان من الطبيعي أن يكون استخدام القوة دفاعاً عن النفس مشروعاً سواء في ظل القوانين والتشريعات الداخلية أو الدولية، ويقصد بالدفاع الشرعي هنا هو الحق في الدفاع الشرعي الأصلي والفعلية لا "الوقائي"^(٢) وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين على النحو التالي.

الفرع الأول: الأساس القانوني في الدفاع الشرعي وشروطه.

الفرع الثاني: حق أفغانستان في الدفاع الشرعي لمواجهة العدوان الأنجلوأمريكي.

(١) تتارع أساس الحق في الدفاع الشرعي ثلاثة نظريات هي، نظرية المصلحة الأجدر بالرعاية، ونظرية المصلحة المشتركة، ونظرية واجب المحافظة على السلم والأمن الدوليين:-

١- نظرية المصلحة الأجدر بالرعاية:-

تؤسس هذه النظرية حق الدفاع الشرعي على وجود مصلحة جديرة بالرعاية للدافع الذي وقع عليه العدوان أو غيره، وهذه المصلحة المقررة في القانون الدولي بالقياس على المصلحة المقررة في القانون الداخلي.

٢- نظرية المصلحة المشتركة :

وتؤسس هذه النظرية الحق في الدفاع الشرعي على أساس الحق الثابت للدول لغايتها وجماعيا، بمعنى أن يكون للدول ممارسة الحق في الدفاع الشرعي جماعيا ما دامت تملك ممارسته فرديا، وأن يكون لكل دولة مشاركة في أعمال الدفاع الجماعي مصلحة مشتركة مع الدول المشاركة في أعمال الدفاع، ويحرم عن المصلحة بالمصلحة العامة أو الجماعية في المحافظة على السلم الدولي وتأكيد القانون الدولي.

٣- نظرية واجب المحافظة على السلم والأمن الدوليين:

تقوم هذه النظرية على أن الحق في الدفاع الشرعي يجد سنده في الواجب الملغى على عاتق الدول في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أو ما يسمى بواجب الدفاع عن القانون .

لمزيد من التفصيل راجع:

- Oscar Poston.e "Self Defence" Y.J.I.L.Vol,10.No.2.Spring 1985.pp.286-294

- Bowett D.W, "Self-Defence in international law ,the University of Manchester at the un.press, 1985, pp.182-199.

(٢) انظر في الحق في الدفاع الشرعي كل من:

Moynihan D.P. "The Use of force in the Law of nations", Y.J, I, L, vol.16, No.2 Summer 1991, pp583-594.

Wedgwood R, "The Use of Armed force in International Affairs, Self-Defense &The panama invasion" C.J.T.L.vol.29,No.3,1991,pp.609-627

الفرع الأول

الأساس القانوني في الدفاع الشرعي وشروطه

بداية الأصل العام هو تحريم الميثاق للأمم المتحدة لاستخدام القوة أو الحرب بصفة كلية وقد جاء النص على هذا الحظر في المادة ٢/٤ والتي نصت على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية فالأصل العام إذن هو حظر استخدام القوة إلا في حالتين.

(١) حالة الأمن الجماعي التي تتخذها الهيئة عملاً بالمواد من ٤٠-٥٠ من الميثاق.

(٢) حالة الدفاع الشرعي عملاً بالمادة ٥١ من الميثاق. التي جاءت كما يلي ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى، أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً.

ولا تؤثر تلك التدابير فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق، من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه^(١) والحقيقة أن هذا النص قد وضع بعد محاولات ومناقشات ومجادلات عديدة تمت بين الدول^(٢) ويتفق استخدام القوة في هذه الحالة مع المنطق، إذ ليس من المتصور أن تقف الدولة مكتوفة اليدين أمام عدوان يهددها ويمس من سيادتها. بل أن مقاومتها للعدوان هو الخطوة الأولى حتى يتحرك نظام الأمن الجماعي إلى دائرة الخطر^(٣).

شروط استخدام القوة دفاعاً عن النفس:

ترتبط ممارسة حق الدفاع عن النفس وفقاً لقواعد القانون الدولي التقليدي بوقوع العدوان، فهناك ارتباط وثيق بين وقوع العدوان واستعمال القوة لممارسة حق الدفاع عن النفس. فإذا وقع العدوان يكون هناك استعمالاً لحق الدفاع عن النفس والعكس صحيح^(٤).

(١) وقد جاء نص هذه المادة بالإنجليزية كما يلي:

"Nothing in the present charter shall impair the inherent right of individual or collective self defense if or armed attack occurs against a member of a united nation until the security council has taken by a members in the exercise of this right of self defense shall be immediately reported to the security council under and shall not in any way afraid the authority and Responsibility of the security council under the present charter to take at any time such action as it deems necessary in order to maintain or restore international peace and security"

(٢) انظر د/عبد القويوم الداود: حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة دراسة مقارنة بين مبادئ التفسيرية الإسلامية وقواعد القانون الشرعي، كالم رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٨: ص ٦٨-٧٤.

(٣) انظر د/ممدوح شوقي مصطفي: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق ص ١٢٨.

(٤) ويبرر كل من عن هذا المعنى بقوله:

"Where there is an act of aggression there is a right of self defense, and there is a right of self defense only where there is an act of aggression."

انقل عن د/ممدوح شوقي مصطفي: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق ص ١٢٩.

والمقصود بالعدوان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة هو تعرض الدولة لهجوم مسلح "Armed

Attack فإذا وقع عمل من أعمال العدوان لا يرقى إلى درجة الهجوم المسلح على دولة ما، فلا يجوز لها استخدام القوة دفاعاً عن النفس لرد هذا العدوان، وإنما يجوز للدولة أن تلجأ إلى مجلس الأمن استناداً لنص المادة التاسعة والثلاثين، باعتبار أن ما وقع يشكل تهديداً للسلم، أو إخلالاً به^(١)، ويتضح من دراسة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أن هناك شروطاً ثلاثة لممارسة هذا الحق هي^(٢):-

١. شرط وقوع هجوم مسلح على أعضاء الأمم المتحدة.
٢. شرط يقتصر على الفترة التي تقع ما بين وقوع الهجوم المسلح، وحتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة.
٣. شرط ضرورة إبلاغ مجلس الأمن فوراً بالتدابير التي اتخذت ممارسة لحق الدفاع عن النفس.

الشرط الأول:- وقوع هجوم مسلح على أعضاء الأمم المتحدة:-

يجب أن يكون استخدام القوة ضرورياً، بحيث لا يمكن دفع العدوان بأي وسيلة أخرى لا تستخدم فيها القوة وبالتالي ينصرف تعبير الاعتداء أو الهجوم المسلح إلى كل استعمال للقوة ضد الكمال الإقليمي والاستقلال السياسي للدولة، ويجب توافر عدة شروط خاصة بالعدوان المسلح الذي ينشئ الحق في الدفاع الشرعي، وهذه الشروط هي^(٣):-

- (١) أن يكون هناك عدوان مسلح فعلاً وغير مشروع.
- (٢) أن يكون العدوان المسلح حالاً ومباشراً.
- (٣) أن يقع هذا العدوان على أراضي الدولة أو استقلالها السياسي.

(١) أن يكون هناك عدوان مسلح فعلاً وغير مشروع
لا بد أن يكون للفعل العدواني درجة معينة من الخطورة، والجسامة وبدون هذه الخطورة لا تكون بصدد عدوان مسلح، وربما يفسر تطلب المجتمع الدولي خطورة أو درجة معينة من الجسامة في الفعل العدواني بما تتمتع به العلاقات الدولية من حساسية معينة تتمثل في قيام هذه العلاقات على التعاون وحفظ السلم والأمن الدولي، ومن ثم تخرج حوادث الجرد البسيطة من حالة الهجوم المسلح أو العدوان المسلح فمثلاً إذا اعتدت فرقة من حرس الحدود على أخرى في إقليم الدولة المجاورة، أو علي أحد مواطنيها فلا يعد ذلك عدواناً.

(١) فقر د/بندوح شوقي مصطفى الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي مرجع سابق ص ٢٩٤.

(٢) فقر د/بندوح سلم الجويلي استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم مرجع سابق ص ٨٨.

(٣) فقر، د/ رجب محمد متولي "مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة" مرجع سابق ص ٢٩٨ وما بعدها.

هذا ما أكدته محكمة العدل الدولية حينما رفضت ادعاء إسرائيل بأن سبب هجومها على مصر عام ١٩٥٦م، كان رداً على بعض العمليات التي قام بها، أو يقوم بها القذافيون في الأراضي الإسرائيلية، ومن ثم لا تعتبر الدولة المعتدية على دولة أخرى إلا إذا استخدمت قواتها المسلحة على إقليم هذه الدولة، أو مصالحها الداخلية، أو أملكها في الخارج، ومن ثم فإن التهديد باستخدام القوة طالما أنه لا يشكل خطورة معينة، أو ليس على درجة من الجسامه فلا ينشأ الحق في الدفاع الشرعي.

(٢) أن يكون العدوان المسلح حالاً ومباشراً

يجب أن يكون العدوان قد وقع فعلاً، ولكنه لم ينته بعد، أو وقع ولا زالت آثاره باقية ومن ثم فلا يجوز الدفاع الشرعي في مواجهه العدوان المحتمل أو المستقبل، حتى ولو كان وشيك الوقوع وفي هذا يختلف القانون الدولي عن القانون الداخلي (الجنائي) الذي اعترف بالحق في الدفاع الشرعي حتى ولو كان العدوان وشيك الوقوع أو مستقبلاً.^(١)

ولكن هل يجوز للدولة أن تلجأ للقوة المسلحة انتقاء وقوع هجوم مسلح محتمل من دولة أخرى؟ إن المستقر عليه هو أن العدوان يكون قد وقع بالفعل فمجرد احتماليه وقوعه أو التهديد به سواء التهديد الضمني، أو الصريح لا يعطي للدولة المهددة الحق في الدفاع الشرعي، لأن هذا الحق لا ينشأ إلا إذا حدث هجوم أو عدوان مسلح فعلي، ولكنه يعطي للدولة أحقية اتخاذ إجراءات عادية للحد من هذا التهديد أو وقفه قدر الإمكان شريطة ألا ترقى تلك الإجراءات إلى مرتبة الدفاع الشرعي الوقائي لأنه محرم دولياً، ولا يتفق مع أحكام الميثاق^(٢).

ومن تطبيقات إساءة استعمال هذا الحق العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م، عندما غزت إسرائيل الأراضي المصرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦م، عقب تأميم قناة السويس، ثم قامت إنجلترا وفرنسا بتوجيه إنذار لكل من مصر وإسرائيل مدته اثنتا عشرة ساعة لوقف القتال والانسحاب من منطقة القناة، والسماح للقوات البريطانية والفرنسية بالتمركز على شطبي القناة، ولما لم تستجب مصر وإسرائيل للإنذار المذكور غزت القوات الفرنسية والإنجليزية الأراضي المصرية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦م.

وفي اليوم التالي برر اللورد "Kilmuir" تصرف إنجلترا أمام مجلس اللوردات بأن ميثاق باريس، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار الاتحاد من أجل السلم الصادر في سنة ١٩٥١م، كوثائق دولية إنما تبرر استخدام القوة المسلحة في حالتين "الحالة الأولى: بناء على تصريح من مجلس الأمن، والثانية: في حالة الدفاع الشرعي". وأن إنجلترا تستند إلى الحالة الثانية دفاعاً عن أرواح مواطنيها

(١) نظر د/محمود نجيب حسني كراسلا، في القانون الدولي الجنائي: طبعة الأولى، من غير دار نشر، ١٩٥٩-١٩٦٠م، ص ١٨.

(٢) Clarendon press, London, 1983p.367, part I See: Brownlie J, "State Responsibility."

في الخارج الأمر الذي استدعي هذا التدخل لحمايتهم من أي خطر يحدق بهم^(١).

ولما واجه اللورد "Kilmuir" معارضة مجلس اللوردات لهذه الحجة خرج بحجة أخرى مفادها ما كانت تهدفه بريطانيا من حماية ممتلكاتها في منطقة القتال ورغبتها في تأمين استمرار سير مرفق القناة، وهو مرفق دولي على نحو يحقق صالح كل الأمم.

وهنا قيل بأن الحكومة البريطانية كانت قد طلبت من السلطات المصرية وقف كل ما يعرض هذه الممتلكات، أو تلك المصالح للضبايع، وأن الحكومة المصرية ردت بأنها ستقاوم أي تهديد باستخدام القوة، وأن هذا يعني أن مصر هدنت باستخدام القوة لمقاومة أي إجراء من جانب بريطانيا، وأن هذا العمل (تأمين القناة) وإن كانت لم تستخدم فيه القوة المسلحة إلا أنه يشكل عدواناً طبقاً لما يقضي به القانون الدولي العرفي "International Customary law" الأمر الذي يستدعي أن تكون الضربة الأولى من إنجلترا^(٢).

وقد أعقب ذلك صدور قرار الجمعية العامة - استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلم بوقف إطلاق النار، وقد قبلته بعد أيام كل من فرنسا وإنجلترا، وتوقف القتال في ٧ نوفمبر ١٩٥٦م، تحت رقابة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة^(٣).

(٢) أن يكون العدوان موجهاً ضد سلامة دولة عضو في الأمم المتحدة أو استقلالها السياسي:

يعد عدواناً موجباً للمسئولية ومنشأً للحق في الدفاع الشرعي، اعتداء دولة بالسلاح على حدود دولة أخرى وهذا ما أكدته (Komarnick) بقوله "أن العدوان على حدود دولة يعتبر عدواناً على حق جوهرى لتلك الدولة، وبالتالي يعتبر العدوان مفهوماً من قبل القانون"^(٤).

ولقد أكدت واجب المحافظة على السلامة الإقليمية المادة ١٠ من عهد عصبة الأمم حينما قالت "يلتزم أعضاء العصبة باحترام سلامة الأقاليم والاستقلال السياسي لكل أعضاء العصبة والمحافظة عليها ضد أي عدوان"، وهذا ما أكدته ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٤/٢ حينما ألزم الدول الأعضاء بأن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لبقية الدول الأعضاء أو على أي وجه لا يتفق وأحكام الميثاق.

(١) Harris, D.J., Cases and Materials on International Law, 2nd.ed, Sweet&Maxwell, London, 1979. P.681

(٢) جاءت عبارات اللورد Kilmuir على النحو التالي

"Article 61 does not cut down the customary right by restricting forcible Self-defense in cases where the attack provoking it has actually been launched. I think that every one of your Lordships will appreciate that if that were done it would be a travesty of the purpose of the charter, to compel a defending State to allow its opponent to deliver the first fatal blow. The same applies to the form, of Self defense with which I am dealing to day..."

(٣) U.N.Doc. S/3712, 1956, the Anglo French Ultimatum Regarding Hostilities in the Suez Canal Areas

(٤) See: Komarnick, "La Définition de L'Aggression", R.C.A.D.I., 1969, pp.55.

Kimcarter L, "International Law & Armed Conflict", A.J.I.L., vol.88, No.2, 1994. Kirkpatrick J, "The right of Self-Defense in the Gulf Crisis" Y.J.I.L., vol.16, No.2, summer, 1991.

وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتعريف العدوان تحت رقم ٣٣١٤ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، والذي عرف العدوان بأنه "هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة".

وهذا ما أكدته القضاء الدولي إذ أشارت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ٩ أبريل ١٩٤٩م، بشأن مضيق كورفو "إلى الحق في سلامة الإقليم" إذ جاء في حكمها "إن احترام السلامة الإقليمية بين الدول المستقلة يعتبر أساساً في العلاقات الدولية"، ومن ثم إذا كانت الحدود بين الدولتين المتنازعتين محل نزاع فلا تثار هناك مشكلة مثل النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، والنزاع بين بوليفيا، وأرجواي حول شاكو "Chaco" في هذه الحالة يكفي باتخاذ تدابير مؤقتة لتهدئة الأوضاع كإنشاء مناطق منزوعة السلاح بين البلدين لمنع تجدد النزاع. وعليه فإن أي عدوان على إقليم أي دولة يعتبر انتهاكاً لحق السلامة الإقليمية المنصوص عليه في الميثاق، والذي أكدته القضاء الدولي^(١)، ونصت عليه المواثيق الدولية، ويعتبر منشأ لحق الدولة في الدفاع الشرعي ضد العدوان^(٢).

الشرط الثاني: يقتصر على الفترة التي تقع ما بين وقوع الهجوم المسلح وحتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة.

يتعلق هذا الشرط بتلك الفترة التي يجوز للدولة المعتدي عليها ممارسة الدفاع الشرعي عن النفس. حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، إذ أنه حق مؤقت، وليس بديلاً عن إجراءات الأمن الجماعي. وهو ينتهي في اللحظة التي يبدأ فيها مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الشأن. وهنا ينبغي أن نفرق بين حالتين^(٣):

الحالة الأولى:- إذا كانت أعمال العدوان المسلح غير مستمرة:-

بمقتضى هذا الشرط تقوم الدولة المعتدى عليها بالرد الفوري على العدوان، فإذا قامت القوات المسلحة باجتياح إقليم دولة أخرى فإنه يمكن لهذه الأخيرة دفع العدوان بالتصدي لهذه القوات، أو بعمل غارات جوية على إقليم الدولة الأخرى أما إذا انسحبت قوات الدولة المعتدية

(١) أفتت محكمة نورمبرج أن أي عدوان على حق سلامة الإقليم يعتبر جريمة دولية، حيث اعتبرت محاكم طوكيو ونورمبرج عام ١٩٤٥م، بأن العدوان على أراضي كل من تشيكوسلوفاكيا والنمسا جريمة دولية ضد السلم وينشئ لها الحق في الدفاع الشرعي قبل المعتدي.

(٢) راجع د. محمد محمود خلف "حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي" مرجع سابق ص ٣٩٤-٤٠٠.

(٣) انظر د. سعيد سالم الجويلي "استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم" مرجع سابق ص ٩٣.

وتوقف العدوان فلا يجوز للدولة المعتدى عليها الاستمرار في استخدام القوة المسلحة في نطاق الدفاع الشرعي.

الحالة الثانية:- إذا كانت أعمال العدوان المسلح مستمرة:-

في هذه الحالة لا يتصور توقف نشاط الدولة المعتدى عليها من أجل العمل على وقف العدوان أو العمل على عدم تمكنه من أن يحقق نتائجه، ونظراً لأن استعمال القوة دفاعاً عن النفس يكون سابقاً على قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة فإن مسألة تجديد وقوع العدوان المسلح يكون من مطلق تقدير الدولة المعتدى عليها إلى أن يتخذ مجلس الأمن قراره، وهذا يقودنا إلى الحديث عن موضوع التناسب بين الفعل الدفاعي والفعل الهجومي. حيث تثار تساؤل عن مدى جواز الدفاع الشرعي في مواجهته التهديد بالعدوان خاصة إذا كان بغير الأسلحة التقليدية (بالسلاح النووي أو الذري) مثلاً فهل ينشئ هذا التهديد الحق في الدفاع الشرعي ولو وقائاً طالما أن الأمر لا يشكل عدواناً مسلحاً واقعاً، وإنما الأمر مجرد تهديد، وأن هذا التهديد من شأنه بث الذعر والرعب في نفس الدولة المهدد شعبها؟

ذهب بعض الفقه إلى أنه لا يجوز الرد على الهجوم المسلح بإطلاق الأسلحة النووية "Nuclear and the monuclear weapons" ومن أنصار هذا الاتجاه كل من حيث رأى أن هذا تزايد على نص المادة ٥١ وتحملاً لها فوق ما تحتمل^(١)، وأيده في ذلك د/محمود خيرى بنونة الذي رأى أن التهديد أياً كان نوعه ولو بالأسلحة الذرية أو النووية لا يبرر الدفاع الشرعي^(٢). بينما أجازها البعض عندما تعجز الدولة المعتدى عليها عن القيام بواجب الدفاع على أكمل ما يكون دون استخدام هذه الأسلحة، من أنصار هذا الاتجاه "Sorensen" الذي يرى أن التهديد بالسلاح النووي ينشئ للدولة الحق في الدفاع الشرعي ولو بالهجوم الوقائي أو اتخاذ أي إجراء وقائي لإسكات هذا التهديد أو على الأقل للحد من خطورته^(٣).

يرى الباحث أن المشكلة ليست في التهديد بالسلاح النووي أو الذري ومدى خطورته، بل المشكلة تكمن في ضرورة الحد من انتشار هذا السلاح عن طريق إبرام الاتفاقيات التي ينص فيها على أن أي خرق يعتبر تحريضاً للهجوم المسلح، والحقيقة أن المادة ٥١ تترك للدولة حرية تقدير مدى جسامته العدوان الواقع عليها لتكبير رد الفعل المناسب للعدوان.

^(١) See-Kelsen H, "The Law of the United Nations" 1951, p.178

- نقلاً عن د/رجب عبد المنعم مشولى: مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، مرجع سابق، ص ٩٤.

^(٢) انظر د/محمود خيرى بنونة "مقتون دولي استخدام الطاقة النووية" مرجع سابق، ص ٧٤.

^(٣) Voir-Sorensen, "Principles de Droit International", R.C.A.D.I., 1960, P.779.

المشار إليه بكتاب د/رجب عبد المنعم مشولى: مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، مرجع سابق، ص ٩٠. تزايد من التفسير للقر:

See Starke, J.G. Introduction to International Law, 9th edition, Butterworths London, 1984, P.513

ومما سبق يتضح أن شرط التناسب لا يعني التماثل بين الفعل ورد الفعل، ولكنه يتعلق بالهدف أو الغاية التي ينشدها العمل الدفاعي^(١).

الشرط الثالث: ضرورة إبلاغ مجلس الأمن فوراً بالتدابير التي اتخذت ممارسة لحق الدفاع عن النفس

أوجب ميثاق الأمم المتحدة على الدولة التي ترد العدوان، بأن تخطر مجلس الأمن بما اتخذته من تدابير للدفاع، وأن تخضع لتعليماته بخصوص الاستمرار في استخدام القوة. فالهدف من هذا الشرط هو وضع مجلس الأمن أمام مسؤولياته، ومراجعة الوثائق، وبحثها لكي يحدد مدى التناسب بين أعمال الدفاع، والاعتداء، ولكي يقرر بناء على ذلك وقف ممارسة تدابير الدفاع، واتخاذ التدابير الضرورية والملائمة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما^(٢).

وفي واقع الأمر، فإن الرقابة التي يقوم بها مجلس الأمن هنا هي من اختصاصه الأصيل فعلاوة على نص المادة (٥١) من الميثاق، هناك نص المادة (٣٩) التي تنص على أن يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم، أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان^(٣). وهذا يؤدي إلى القول بأن استخدام القوة للدفاع يكون مؤقتاً حتى يقوم مجلس الأمن بممارسة اختصاصاته.

(١) انظر: د. محمد سالم الجويلي، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي في زمن السلم، مرجع سابق، ص ٩٢.

(٢) انظر: د. محمود شوقي مصطفى، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٣) انظر: د. محمد سالم الجويلي، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي العام في زمن السلم مرجع سابق، ص ٩٤.

الفرع الثاني

حق أفغانستان في الدفاع الشرعي

لمواجهة العدوان الأنجلو أمريكي

لما كانت الحرب قد باتت محرمة فإنه يترتب على تحريم الحرب كل ما عاداها وما يندرج تحتها من صور استخدام القوة المختلفة، ومنها الغزو، والهجوم المسلح، ومن ثم فإن قيام الولايات المتحدة بالغزو المسلح لدولة أفغانستان يشكل مخالفة وانتهاكاً لقاعدة دولية أمرة من قواعد القانون الدولي العام ألا وهي قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية التي نص عليها الميثاق في المادة ٤/٢ وأكدته قرارات الأمم المتحدة.

أيضاً قيام الولايات المتحدة بالاستيلاء الكامل والاحتلال لكامل أراضي أفغانستان بالقوة المسلحة مخالفاً لإحدى قواعد القانون الدولي الأمرة، وهي قاعدة تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة التي نص عليها الميثاق في المادة ٤/٢ وكذلك أكدت قرارات الأمم المتحدة ومن أهمها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ م، بمناسبة العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، والذي أكد في ديباجته أن الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة أمر غير مشروع وغير معترف به. وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ م، بمناسبة العدوان العراقي على دولة الكويت الذي أكد فيه "تصميمه على إنهاء غزو العراق للكويت، واحتلاله له وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وأكد فيه على الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً وجماعياً رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق"^(١). وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن أهمها القرار رقم ٢٦٢٥ لسنة ١٩٧٠ م، الخاص بإعلان مبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية والصداقة بين الدول الذي أكد على عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة، وكذلك أكدته المحاكم الدولية في أحكامها ومن أهمها محاكمات طوكيو ونورمبرج.

وكذلك قيام الولايات المتحدة بتغيير النظام القائم في أفغانستان وتتصيب حامد قرصاي الموالي لها رئيساً لأفغانستان أمر يعد باطلاً ولاغياً لمخالفته قاعدة دولية أمرة على درجة كبيرة من

(١) قد صدر هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتاً وامتناع كل من كوبا واليمن عن التصويت وبعد هذا القرار من أخطر القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن في تلك الفترة خاصة وأنه صدر تطبيقاً للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالتدابير غير العسكرية، والتي لم يعملها مجلس الأمن إلا مرات قليلة جداً ولا أهمية لها، مثال قراره بفرض المقاطعة على روديسيا رقم (٢٣٢) في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ م، والذي عززه بموجب قراره رقم (٣٨٨) في أبريل ١٩٧٦ م، وقراره رقم (٤٠٩) في ٢٧ من مايو ١٩٧٧ م، وكذلك قراره رقم (٢٨٢) في ٢٣ يونيو ١٩٧٠ م، والقرار رقم (٤١٨) في ٤ نوفمبر ١٩٧٧ م، لمزيد من التفصيل انظر د/ع أبو بكر باخشوب، ورقة عمل مقدمة للندوة الدولية المنعقدة بالقاهرة تحت عنوان "العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي"، في الفترة من ٥-٧ يناير ١٩٩١ م..

الأهمية وهي قاعدة مبدأ الحق في تقرير المصير، التي نص عليها في المادة ٢/١ من ميثاق الأمم المتحدة حينما قالت "أن من مقاصد الأمم المتحدة، إنماء العلاقات الودية على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". وأكدت المادة ٥٥ هذا الحق بقولها "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها".

وأكدته كذلك الاتفاقيات الدولية ومن أهمها الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، إذ قررت في مادتها الأولى "أن لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها استناداً إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"^(١).

فهذه الأعمال العدوانية كلها تشكل عدواناً مركباً قامت به الولايات المتحدة ضد دولة أفغانستان مما يعطيها الحق في استعمال حقها في الدفاع الشرعي ضد هذا العدوان للدفاع عن أراضيها واستعادة سيادتها سواء أكان ذلك بصورة فردية أم جماعية عن طريق الاستعانة بغيرها من الدول الصديقة والحليفة لها بشتى الوسائل بما فيها استخدام القوة المسلحة. وقد تجلّى ذلك في استمرار أعمال المقاومة الأفغانية للقوات الأمريكية الغازية التي واصلت صمودها حتى لحظة كتابة هذه الأسطر.

أما ممارسة حقها في الدفاع الشرعي بصورة جماعية فهذا يتجلى في قبول المتطوعين بين صفوف المقاومة يرتبطون بعلاقة واقعية مفترضة بينهم وبين قوات المقاومة الأفغانية تجعل منهم مقاتلين قانونيين. إذا ما وقعوا في الأسر سوف يعاملون معاملة أفراد القوات التي انضموا إليها وفقاً لنص الفقرة الفرعية "أ/١" من المادة (٤) من الاتفاقية الثالثة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩م.

(١) نلس المضى أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٢٢٠٠/٢ في ١ ديسمبر ١٩٦٦م، إذ قرر في مادته الأولى "على الدول الأطراف في العهد بما فيها الدول التي تقع على عتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالقوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة". نلس المضى ورد في المادة الأولى لكل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠/٢ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م، والذي دخل طور التنفيذ في يناير ١٩٧٦م، إذ جاء بالمادة الأولى تجميع لشعوب أن تقرر مصيرها بنفسها وبهذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة لى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... لمزيد من التفصيل راجع مجموعة الصكوك الدولية عن حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان بجنيف، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢م، ص ٢٩.

الخاتمة

تناولت في هذه الأطروحة بحث موضوع " الاحتلال الحربي في إطار الشرعية الدولية " ، وأحد موضوعات القانون الدولي العام إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، والذي يجد أساسه القانوني في مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية وهو من المبادئ الحاكمة في النظام القانوني الدولي المعاصر وتندرج منه العديد من القواعد القانونية الأمرة القائمة على احترام سيادة الدول والمساواة في الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونبذ استخدام القوة وترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين الدول . ولقد انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج زعدد من التوصيات

أهم النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث:-

حاولت في هذه الأطروحة أن أتعرض بقدر الإمكان لمجمل القضايا التفصيلية المتعلقة بجريمة الاحتلال الحربي ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها وقد خلصت من تلك الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أولاً: عرف المجتمع الدولي مراحل تطور كثيرة بشأن حالة الاحتلال الحربي من اعتباره وسيلة مشروعة لاكتساب أراضي الغير بالقوة، وصولاً إلى تحريم اللجوء للقوة المسلحة واحتلال الأقاليم في العلاقات الدولية المعاصرة.

ثانياً: من الثابت أن تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة بات الآن قاعدة دولية قطعية أمرة لا يجوز انتهاكها تحت أية حجة أو ذريعة وبالتالي فإنه ليس مقبولاً تقديم أي مبرر لارتكاب جريمة الاحتلال الحربي أو ذريعة لارتكاب جريمة الاحتلال الحربي بما في ذلك المبررات الإنسانية أو الدينية أو التاريخية أو السياسية أو حتى التذرع بوجود حالة ضرورة أو بغرض مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي.

ثالثاً : عني المشرع الدولي في ظل التنظيم الدولي المعاصر بتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، كما اهتم بالتمييز بين جريمة العدوان من جهة والحالات المشروعة لاستخدام القوة كما في حالة الدفاع الشرعي واستخدام القوة بقرار من مجلس الأمن الدولي وبالتالي فإنه لا يعد انتهاكاً لقواعد القانون الدولي استخدام القوة في مثل هذه الحالات .

رابعاً: اهتم واضعو ميثاق الأمم المتحدة بالوضع القانوني لسكان الأقاليم المحتلة، من خلال فرض مجموعة من الالتزامات القانونية على عاتق سلطات الاحتلال تتجلى في حماية السكان والأعيان المدنية واحترام حقوق الإنسان وأهمها الحق في تقرير المصير مما يمكن الشعوب المحتلة من مقاومة قوات الاحتلال بغية استعادة حريته واستقلال بلده من برائن الاحتلال.

خامساً: لقد بدا واضحاً من خلال هذه الدراسة أنه بالرغم من أن المجتمع الدولي يعتبر الاحتلال الحربي انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي وجريمة دولية تجاه الجماعة الدولية، إلا أن هناك نكوصاً من جانب المجتمع الدولي عن النهوض بمسئوليته لمواجهة هذه الحالة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

سادساً: فقدان الدول ثقتها في قرارات مجلس الأمن الدولي ، الذي يشهد ظاهرة الإزدواجية في التعامل مع العديد من القضايا الدولية ، والتي تمثل إخلالاً بمبدأ العدالة والمساواة في السيادة بين الدول مما انتزع ثقة الشعوب بالتنظيم الدولي المعاصر والمنظمات الدولية القائمة.

ثانياً التوصيات

أولاً: آثرت لو يتدخل المشرع الدولي في تطوير مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، من خلال النص صراحة على صور القوة المحظورة استخدامها في العلاقات الدولية وذلك لإزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يكتنف نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: من الضروري تعديل نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال إضافة فقرة تتضمن تحريماً صريحاً لحالة الاستيلاء على أقاليم الدول بالقوة المسلحة أو بالتهديد بها، نظراً لتكرار صور الاحتلال الحربي في الواقع الدولي المعاصر.

ثالثاً: ضرورة تعديل آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن الدولي، من خلال منع الدولة التي تكون التي تكون طرفاً في النزاع المعروض على المجلس من التصويت عليه حتى ولو كانت من الدول دائمة العضوية إعمالاً لمبدأ العدالة والمساواة بين الدول الأعضاء.

رابعاً: منح محكمة العدل الدولية اختصاص ملزم لتقدير التعويضات عن الأضرار الناشئة عن جريمة العدوان المسلح والاحتلال الحربي ، وذلك نظراً لفداحة الخسائر والأضرار البشرية والمادية التي تصيب الدول المتحاربة ، وأن حسم مسألة التعويضات تمس في الغالب مصالح العديد من الدول ، ولكي لا تترك تسوية تلك التعويضات رهناً بإرادة ومشينة الدول الكبرى التي تراعي مصالحها الخاصة دون مراعاة لمبادئ العدالة الدولية .

خامساً: أن تتضافر الجهود الدولية في سبيل تقرير المساءلة الجنائية الدولية لكل من يرتكب جريمة من الجرائم الدولية التي تستوجب المساءلة والعقاب، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، وأن يتم تعديل ميثاق المحكمة الجنائية الدولية بحيث تصبح المحكمة صاحبة الاختصاص الأصيل في نظر الدعاوى التي يكون محلها ارتكاب إحدى الجرائم الدولية حتى ولو لم تكن الدولة التابع لها مرتكب الفعل طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة .

أهم المراجع

اللغة العربية

- إبراهيم زهير الدراجي "جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها" رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
- أبو الخير أحمد عطيه عمر "نظرية الضربات العسكرية الاستباقية (الدفاع الوقائي) في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية الطبعة الأولى ٢٠٠٥ القاهرة.
- أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي في ضوء أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دار النهضة العربية ١٩٩٨.
- إيهاب يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- جميل محمد حسين، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي العام مع التركيز على الممارسات الدولية الطبعة الأولى مكتبة العالمية بالمنصورة ١٩٨٨.
- سامي جاد عبد الرحمن واصل "إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام" رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- سمعان بطرس فرج الله، الحدود القانونية الدولية لاستخدام القوة أو جدلية القوة والقانون، مجموعة محاضرات لطلبة دبلوم القانون الدولي جامعة القاهرة عام ٢٠٠٣م.
- السيد مصطفى أحمد أبو الخير "تحالفات المولمة العسكرية والقانون الدولي"، الناشر دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٧ ط ١.
- صالح مصطفى البرغثي، قضية لوكيربي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ١٩٩٨م.
- عبد العزيز محمد سرحان "جريمة القرن الحادي والعشرين، الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق، القاهرة ٢٠٠٤ دار النهضة العربية.
- عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية وقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٦.
- عثمان حسين عبد الله "حادث الطائرة الأمريكية في ضوء القانون الدولي" دراسة قانونية لطلب التسليم المقدم إلى الجماهيرية الليبية، الناشر المركز العربي الدولي، طبعه الأولى، ١٩٩٢م.

- حذاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب قبل ١١ سبتمبر، الناشر دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
- ماهر عبد المنعم محمد أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- محمد طلعت الغنيمي "الأحكام العامة في قانون الأمم- التنظيم الدولي، منشأة المعارف الإسكندرية طبعة ٢٠٠٥.
- ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥، القاهرة، دار النهضة العربية.
- نور الدين هنداوي، السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- هشام عبد العزيز مبارك "تسليم الحرمين بين الواقع والقانون" رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الدزفوية الناشر دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

اللغة الأجنبية

- Bassiouni.M.C: International Extradition: US , Law and Practice, Fourth edition, Copy right 2002 by Oceana Publications, INC ,New York,
- C. Brown, 'Self-Defence in an Imperfect World'17 Ethics & International Affairs (2003)
- Detrich Murswiek, the American strategy of preemptive war and international Law Universit. Freeburg institute of public law 2003.
- DJ .Harris,Cases and Materials on international law, London,1998
- Foreign affairs committee second Report of session 2002-03
- G. Nolte, Preventive Use of Force and Preventive Killings: Moves into a Different Legal Order, 5 Theoretical Inquiries in Law 200.
- Hofman.R.international Law and the use of Military force against Iraq (G.Y.I.L) 2002
- John.C.Yoo-international Law and the War in Iraq (A.J.I.L),vol 97-2003.

- John.C. /oo-international Law and the War in Iraq(A.J.I.L),vol 97-2003
- M. Bothe, Terrorism and the Legality of Pre-Emptive Force', 14 European Journal of International Law (2003),
- Michael Glennon Limits of law, prerogatives of power interventions after Kosovo 2001.
- R. Hofmann, 'International Law and the Use of Military Force Against Iraq, 45 German Year book of International Law (2002),
- R. Wolfrum, 'Recourse to Force and use in bello Reconsidered?', 7 Max Planck Yearbook of United Nations Law (2003
- Rabinder Singh and others legality of use of force against Iraq opinion sep 2002.
- Wedgwood Ruth-the fall of Saddam Hussein security council mandates and preemptive self defense (A.J.I.L),vol 97-2003
- Y. Dinstein, War, Aggression and Self-Defence, 3rd ed. (CUP, Cambridge, 2001).

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٦٥	مقدمة
٦٥	مشكلة البحث
٦٦	منهج البحث
٦٦	خطة البحث
٦٧	الفصل الأول: مدى شرعية الحرب الأنجلوأمريكية ضد ما أسموه بالإرهاب الدولي.
٦٨	المبحث الأول: العدوان الأنجلوأمريكي على أفغانستان .
٦٩	المطلب الأول: تسليم المتهمين بإرتكاب جرائم إرهابية.
٧٠	الفرع الأول: الإطار القانوني لتسليم المتهمين.
٧٤	الفرع الثاني: مدى شرعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لتسليم المطلوبين من حركة طالبان.
٧٧	المطلب الثاني: الدفاع الشرعي الوقائي كأساس للسياسة الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.
٧٨	الفرع الأول: الدفاع الشرعي الوقائي والإرهاب.
٨١	الفرع الثاني: الدفاع الشرعي الوقائي من منظور القانون الدولي.
٩٢	الفرع الثالث: مدى شرعية الحرب والاحتلال في ضوء قرارى مجلس الأمن رقمى ١٣٦٨، ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١.
٩٥	المبحث الثاني: موقف القانون الدولي المعاصر من العدوان الأنجلوأمريكي على أفغانستان.
٩٥	المطلب الأول: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.
٩٦	الفرع الأول: الأساس القانوني لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.
٩٨	الفرع الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.
١٠٢	المطلب الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لقاعدة مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
١٠٣	الفرع الأول: الأساس القانوني لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

الصفحة	الموضوع
١٠٦	الفرع الثاني: انتهاك العدوان الأنجلوأمريكي لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
١٠٩	المطلب الثالث: حق أفغانستان في الدفاع الشرعي عن نفسها في مواجهة العدوان الأنجلوأمريكي.
١١٠	الفرع الأول: الأساس القانوني في الدفاع الشرعي وشروطه.
١١٧	الفرع الثاني: حق أفغانستان في الدفاع الشرعي لمواجهة العدوان الأنجلوأمريكي.
١١٩	الخاتمة
١٢١	أهم المراجع
١٢٤	الفهرس

